

﴿وَالَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ ۝١ وَطُورِ سِينِينَ ۝٢ وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ ۝٣ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ۝٤ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ۝٥ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ۝٦ فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِالذِّينِ ۝٧ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ ۝٨﴾ [التين: 1 - 8]

✽ مناسبة السورة لما قبلها:

أنَّه تعالى ذكر في السورة السابقة حال أكمل خلق الله تعالى ﷺ، وذكر هنا حال النوع الإنساني وما ينتهي إليه أمره من ضعف بعد قوَّة، وشيخوخة بعد شباب وفتوة، وما أعدَّه الله ﷻ من تمام نعمته لمن آمن بالله ورسوله، ودوامها واستمرارها، وعدم انقطاعها، وأجر المؤمنين موصول، وكرامتهم عند الله تعالى محفوظة، وهم بإذن الله تعالى لا يخرفون ولا يهرمون، ولا يذهب عقل من كان عالماً عاملاً منهم، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم^(١).

✽ شرح المفردات:

(١) ﴿وَالَّتَيْنِ﴾: (التين) هذه الفاكهة المعروفة^(٢)، والمراد به في الآية: إمَّا هذا المعنى الحقيقي: للتذكير بعظمة الخالق تعالى، وكبير نعمته على الإنسان، وإمَّا للدلالة به على اسم جبل يُنبِت التين، فقد قيل: إِنَّ (التين والزيتون): "اسمان لجبلين يُنبِتَان التين والزيتون بالشَّام، يُسمَّيان بطور تينا وطور زيتا"^(٣)، وقيل: (التين) مَسْجِدُ نوح المبنِي على الجودي، و(الزيتون) مسجد بيت المقدس. وعن ابن

(١) البقاعي، نظم الدرر: 22 / 130، والهرري، حقائق الزَّوح والزَّيحان: 32 / 123، وللعجم الوسيط، ومجمع البحوث: 10 / 1958.

(٢) الفَيَّومِي، للمباح النير، وابن فارس، مقاييس اللغة: (تين).

(٣) الحموي، معجم البلدان: 4 / 47.

من حفظ
جوارحه وصانها
أكرمته الله
ومنتعه بها

عبّاس عليه السلام: "هو تينكم الذي تأكلون، وزيتونكم الذي تعصرون، وقيل: التين جبل دمشق، والزيتون جبل القدس" (1).

(2) ﴿وَالزَّيْتُونُ﴾: (الزيتون) ثمر معروف، والزيت دهنه، وزاته زيتته: إذا دهنه بالزيت (2)، والزيت: مخ الزيتون، وطعام مزيّ ومزيوت: جعل فيه الزيت (3)، فهو مجموع الشجرة وثمرتها، ويدل على هذا عدم وجود كلمة تدل على خصوص الشجرة (4). والزيتون: اسم جنس، واحده زيتونة، كقمح وقمح، وأزادات فلان، أي: أدهن بالزيت. وقولهم: أرض زتنة، أي: كثيرة الزيتون؛ يدل على أن نونه أصلية وباءه زائدة، لكنهم بوبوا عليه في مادة (زيت) (5). والمراد به في الآية إما المعنى الحقيقي وهي الثمرة المعروفة؛ بيانا لمنة الله على الإنسان وتعدداً لنعمه العظيمة عليه، وإما المعنى المجازي فهو اسم جبل ينبت عليه الزيتون.

(3) ﴿وَطُورٍ سِينِينَ﴾: (الطور) أصل صحيح يدل على معنى واحد، وهو الامتداد في شيء، من مكان أو زمان، ولذلك يقال: عدا طوره، أي: جاز الحد الذي هو له من داره، والطور أيضاً جبل، فيجوز أن يكون اسماً علماً موضوعاً، ويجوز أن يكون سمي بذلك لما فيه من امتداد طولاً وعرضاً (6)، ورجل طوري، أي: غريب، وحمام طوري: إذا جاء من بلد بعيد (7)، ولا يسمى الجبل (طوراً) حتى يكون ذا شجر، ولا يقال للأجرد طور، وبلسان النبط: كل جبل يقال له طور؛ فإذا كان عليه نبت وشجر قيل: طور سيناء، وقال الجوهري: طور سيناء جبل بالشام، وهو طور أضيف إلى سيناء، وهو شجر، وكذلك طور سينين، والسينينة: شجرة، حكاها أبو حنيفة عن الأخفش، وجمعها سينين (8)، وقيل: معنى (سينين) حسن مبارك، وقيل معناه: ذو الشجر (9). والمراد به في الآية على أرجح الأقوال: الجبل الذي كلم الله تعالى عليه موسى عليه السلام.

(1) السمين، عمدة الحفاظ: 272 / 1.

(2) القيومي، الصباح للنير: (زيت).

(3) الرمخشري، أساس البلاغة: (زيت).

(4) المصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن: 352 / 4.

(5) السمين الحلبي، عمدة الحفاظ: 155 / 2.

(6) ابن فارس، مقاييس اللغة: (طور).

(7) الأزهرى، تهذيب اللغة: (طور).

(8) الحموي، معجم البلدان: 47 / 4.

(9) الحنبلي، فتح الرحمن: 395 / 7.

(4) ﴿تَقْوِيرٍ﴾: (قوم) أصْلانٍ صَحِيحان، يدلُّ أحدهما على جماعةٍ ناسٍ، وربَّما اسْتُعِيرَ في غيرِهِم، والآخر على انتصابٍ أو عَزَمٍ⁽¹⁾، وقَامَ بالأمر يقومُ به قِيامًا، فهو قَوَامٌ وقَائِمٌ، والقَوَامُ: العَدْلُ والاعتدال، وقَوِّمْتُهُ تقويمًا فتَقَوَّمَ، بمعنى عدَلْتُهُ فتَعَدَّلَ، وقَوِّمْتُ المتاعَ: جعلْتُ له قيمةً معلومةً⁽²⁾، والتَّقْوِيمُ تفعيلٌ يلاحظُ جهةَ الوقوعِ فيه، أي: يكونُ النَّظَرُ إلى جهةٍ تعلقُ الفعلِ إلى المفعولِ، فالتَّقْوِيمُ بمعنى جَعَلَ الشَّيْءَ قائِمًا ومُنْتَصِبًا، وليس بمعنى التَّعْدِيلِ⁽³⁾. والمرادُ به في الآية: كمالُ الاستعدادِ البدنيِّ والروحيِّ لتلقيِ الحكمةِ الإلهيَّةِ.

(5) ﴿مَنْوُنٍ﴾: (مَنَّا) أصْلانٍ؛ أحدهما: يدلُّ على قَطْعٍ وانقطاعٍ، والآخرُ: على اصطناعٍ خيرٍ⁽⁴⁾، وَمَنَّ عليه بالعِثْقِ وغيرِهِ مَنَّا (من بابِ قَتَلَ)، وامْتَنَّ عليه به أيضًا: أنعمَ عليه به، والاسمُ المِنَّةُ، والجمعُ مِئْنٌ، ومننتُ عليه مَنًّا: عددتُ له ما فعلتُ له من الصَّنائعِ، وهو تكديرٌ تنكسرُ منه القلوبُ، ونهى الشَّارِعُ عنه بقوله: ﴿لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ [البقرة: 264]، ومننتُ الشَّيْءَ مَنًّا أيضًا: قطعتهُ، فهو مَمْنُونٌ. والمَنُونُ: المِنْيَةُ، وكأنَّها اسمُ فاعِلٍ من المَنِّ وهو القطعُ، لأنَّها تقطَعُ الأعمارَ⁽⁵⁾، فهو بروءُ النُّعمةِ المعيّنةِ المقطوعةِ المخصوصةِ، وبهذه المناسبةِ تُطْلَقُ على معنى القطعِ⁽⁶⁾. والمرادُ به في الآية: عطيةٌ مطلقةٌ غيرُ محدودةٍ لا انقطاعَ فيها بوجهٍ.

❁ الْمَعْنَى الإجماليُّ:

أقسمَ المولى تعالى بأماكنِ نزولِ الرِّسالاتِ السَّماويَّةِ، إثباتًا لصحَّةِ الرِّسالةِ الإسلاميَّةِ، وردًّا على مَنْ يحاولُ التشكيكَ فيها وفي صدقِ المبلِّغِ لها ﷺ، والغرضُ من القسمِ: إثباتُ أنَّ الإنسانَ قادرٌ بما خلقه اللهُ من استعداداتٍ وملكاتٍ عقليَّةٍ أن يؤمنَ بتلك الرِّسالةِ ويرتقي بها، لكنَّه برفضِهِ وتشكيكِه نزلَ إلى أسفلٍ خلقِ اللهُ، فجحدَ المنعمَ، وردَّ الرِّسالاتِ، ورفضَ الدِّينَ الحقَّ، إلَّا نفرًا تمسَّكَ بالإيمانِ والعملِ الصَّالحِ، فبقي على

(1) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (قوم).

(2) الفَيَّومِي، للصباح للنير: (قوم).

(3) اللَّصْطَوِيُّ، التَّحْقِيقُ في كلمات القرآن: 9/ 320.

(4) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (منن).

(5) الفَيَّومِي، للصباح للنير: (منن).

(6) اللَّصْطَوِيُّ، التَّحْقِيقُ في كلمات القرآن: 11/ 173.

تكذيب النّبيّين
اعتراض على
أحكام الحاكمين

سموه ورقية الإنسان، وهم لذلك يستحقّون الأجر العظيم الذي لا ينقطع ولا ينتهي، ومن خلق الإنسان وخلق له ما ينفع به بدناً وروحاً يستلزم التصديق لا الجحود به، فلا يكون هنالك دافع لتكذيب النّبيّ ﷺ في دعوى النّبوة؛ لأنّ الله أحكم الحاكمين في اختيار من يشاء لرسالته ونبوته.

❁ الإيضاح اللّغويّ والبلاغيّ:

دلالة (الواو) والغرض منها:

عبّر النّظم الكريم بـ (الواو) في قوله تعالى: ﴿وَالَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ﴾؛ للدلالة بها على القسم، فهي حرف جرّ متعلّق بفعل محذوف، تقديره: أقسم مثلاً؛ والغرض من الابتداء بالقسم التوكيد ولفت انتباه المخاطب بالكلام إلى أهمّيته، وتشويق المخاطب لسماع جوابه الذي جاء القسم له، قال ابن عاشور: "ابتداء الكلام بالقسم المؤكّد يؤدّن بأهميّة الغرض المسوق له الكلام"⁽¹⁾.

براعة الاستهلال في السّورة بالمقسمات الأربعة:

بناء على ما يقع في المقسمات الأربعة من الإشارة الضمنية إلى مهابط الأديان السماوية، وعلى ما تحويه النماذج الربّانية المرموز لها بالتين والزيتون في إبداع الخالق تعالى، جاءت الأقسام متناسبة مع "غرض السّورة"، وهو أنّ الله خلق الإنسان في أحسن تقويم، أي: خلقه على الفطرة السليمة مدرّكاً لإدلة وجود الخالق ووحدانيته، وفيه إيماء إلى أنّ ما خالف ذلك من النحل والملل قد حاد عن أصول شرائع الله كلّها بقطع النظر عن اختلافها في الفروع، ويكفي في تقويم معنى براعة الاستهلال ما يلوح في المعنى من احتمال⁽²⁾.

من الاهتمام
بالكلام
استثناة
بالأقسام

تناسب الأقسام
مع غرض
السّورة

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 420 / 30.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 423 / 30.

سر اختيار (التين) مُقسماً به نظراً للحقيقة:

الصَّنْعَةُ لِلْحَكْمَةِ
دَالَّةٌ عَلَى الْقُدْرَةِ
الْمُطْلَقَةِ

اخْتَارَ النَّظْمُ الْكَرِيمُ لَفْظَ (التِّينِ) مُقْسِماً بِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونَ﴾؛ إِمَّا بِاعْتِبَارِ ظَاهِرِهِ وَمَعْنَاهُ الْحَقِيقِيُّ، وَهِيَ الثَّمَرَةُ الْمَعْلُومَةُ وَحَالَةُ هَذِهِ الثَّمَرَةِ بِبَدِيعِ الْخَلْقِ أَنَّهَا "دَالَّةٌ عَلَى دِقَّةِ صُنْعِ اللَّهِ، وَمُؤَدِّنَةٌ بَعْلِمِهِ وَقُدْرَتِهِ، فَالْقَسَمُ بِهَا لِأَجْلِ دَلَالَتِهَا عَلَى صِفَاتِ إِلَهِيَّةٍ، كَمَا يُقَسَمُ بِالْأَسْمِ لِذَلَالَتِهِ عَلَى الذَّاتِ، مَعَ الْإِيذَانِ بِالْمِنَّةِ عَلَى النَّاسِ؛ إِذْ خَلَقَ لَهُمْ هَذِهِ الْفَاكِهَةَ الَّتِي تَنْبُتُ فِي كُلِّ الْبِلَادِ، وَالَّتِي هِيَ سَهْلَةُ النَّبَاتِ لَا تَحْتَاجُ إِلَى كَثْرَةِ عَمَلٍ وَعِلَاجٍ"⁽¹⁾.

سر اختيار (التين) مُقسماً به نظراً للمجاز:

مَنَابِتُ التِّينِ
بِرَاعَةِ اسْتِهْلَالِ
عَلَى خَلْقِ
الْإِنْسَانِ بِالْفِطْرَةِ
عَلَى الدِّينِ

اخْتَارَ النَّظْمُ الْكَرِيمُ لَفْظَ (التِّينِ) مُقْسِماً بِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونَ﴾ الدَّالَّ مَجَازاً عَلَى الْمَكَانِ الَّذِي يَنْبُتُ فِيهِ، فَيَكُونُ مِنْ إِطْلَاقِ الْحَالِ وَإِرَادَةِ الْمَحَلِّ، أَي: مَنَابِتُ التِّينِ الَّذِي هُوَ مَسْجِدُ نُوْحٍ ﷺ⁽²⁾، بِقَرِينَةِ عَطْفِ (الطُّورِ وَالْبَلَدِ الْحَرَامِ) وَهُمَا مِنْ أَسْمَاءِ الْأَمَاكِنِ، فَيَكُونُ (التِّينُ) مَجَازاً عَنِ الْمَكَانِ الَّذِي يَنْبُتُ فِيهِ، وَهُوَ مَهَبُطٌ أَوَّلُ شَرِيعَةٍ، وَالْغَرَضُ حِينَئِذٍ الْقَسَمُ بِمَا يَشْمَلُ مَهَابِطَ أَشْهَرِ الْأَدْيَانِ الْإِلَهِيَّةِ⁽³⁾.

تفصيل الاستدلال بين الحقيقة والمجاز:

التِّينُ وَالزَّيْتُونَ
دَالَّتَانِ عَلَى
فَاكِهَةٍ أَوْ مَكَانٍ
مَصُونٍ

عَبَّرَ النَّظْمُ الْكَرِيمُ بِلَفْظِ (التِّينِ وَالزَّيْتُونَ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونَ﴾؛ لِلدَّلَالَةِ بِهِ إِمَّا عَلَى الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ، بِمَعْنَى: الثَّمَرَتَيْنِ الْمَعْلُومَتَيْنِ⁽⁴⁾، أَوْ بِمَعْنَى الشَّجَرَتَيْنِ الْمَعْلُومَتَيْنِ، قَالَ ابْنُ عَاشُورٍ: "وَيَجُوزُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ الْقَسَمُ بِ (التِّينِ وَالزَّيْتُونَ) مَعْنِيًّا بِهِمَا: شَجَرَاهُمَا الثَّمَرَتَيْنِ، أَي: اكْتَسَبَ نَوْعَاهُمَا شَرَفًا مِنْ بَيْنِ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 420 / 30.

(2) وهو الروي عن ابن عباس ؓ وعن غيره، يُنظر: ابن جرير الطبري، جامع البيان: 504 / 24.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 423 / 30.

(4) الواحدي، التفسير البسيط: 144 / 24.

الأشجار بكون كثيرٍ منه نابئًا في هَذَيْنِ المَكَائِنِ الْمُقَدَّسَيْنِ⁽¹⁾. أو للدلالة به على المعنى المجازي، وهي منابتُ التين، فيكون مجازًا مُرسلًا لعلاقةِ الحالِّية، أي: "بإطلاقِ الحالِّ وإرادةِ المحلِّ، على القولِ بأنَّه أرادَ موضِعَهُما"⁽²⁾، "فيجوزُ أن يكونَ على حذفِ المُضاف، بتقدير: (ومنابتِ التينِ والزيتون)، ويجوزُ أن يكونَ قد أطلقَ عليها اسمَ ما تُنبَتُهُ"⁽³⁾.

والحاملُ على إرادةِ المعنى المجازي هو عدَّةُ قرائن: منها: دلالةُ العطفِ لِاسْمَي مَكَائِنٍ هما: (الطَّورُ والبلدُ الحرام) على اسمَي الفاكهة، فذلك دليلٌ مرجَّحٌ لإرادةِ المعنى المجازي، قال ابن عاشور: "وَلَكِنَّ مُنَاسَبَةَ ذِكْرِ هَذَيْنِ مَعَ ﴿وَطُورٍ سَيْنِينَ﴾ وَمَعَ ﴿الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾ تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ لهُمَا مَحْمَلٌ أَوْفَقُ بِالْمُنَاسَبَةِ؛ فَرَوِي عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا تَفْسِيرُ (التَّيْنِ) بِأَنَّهُ مَسْجِدُ نُوحٍ الَّذِي بُنِيَ عَلَى الْجُودِيِّ بَعْدَ الطُّوفَانِ"⁽⁴⁾.

ومن القرائن المساندة لإرادةِ المعنى المجازي: أنَّ المعنى العامَّ للسُّورةِ الدَّالُّ على صدقِ نبوةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، ببيانِ أَنَّهُ كَسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ الَّذِينَ هَبَطَتْ عَلَيْهِمُ الرِّسَالَاتُ، وَأَنَّ خَلْقَ الْإِنْسَانِ فِي أَحْسَنِ إِبْدَاعٍ وَتَكْمِيلٍ عَقْلِيٍّ يُنَاسِبُ إِرَادَةَ أَمَكْنَةِ نُزُولِ الْوَحْيِ الْإِلَهِيِّ؛ وَإِلَّا فَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْ رُذَّ إِلَى أَسْفَلِ سَافِلِينَ فِي الْإِدْرَاكِ الْعَقْلِيِّ.

دلالة الكناية أو التورية في ﴿وَالَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ﴾:

ذهب جمهورُ المفسِّرين في تسميةِ العدولِ في قوله تعالى: ﴿وَالَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ﴾ إلى أَنَّهُ من المجازِ المُرسَل، وعلاقتهُ ذِكْرُ الحالِّ وإرادةُ المحلِّ، بحسبِ التَّفْصِيلِ الْآتِي فِي الدُّكْرِ. ويجوزُ أن يكونَ من قبيلِ

الجمع بين
المعنيين من
خلال الكناية
الدالة على
المُتلازمين

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 420 / 30.

(2) الهرقي، حقائق الرّوح والريحان: 141 / 32.

(3) الواحدي، التفسير البسيط: 144 / 24.

(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 420 / 30.

الكناية أو التورية⁽¹⁾، وهي ذكرُ المألوم وإرادةُ لازمِهِ في الكناية، أو تبادلُ المعنى القريب من اللفظ وإرادةُ المعنى البعيد منه في التورية؛ إذ كلُّ من (التين والزيتون) بالقرينةِ المُرجَّحةِ (الطور والبلد الأمين) يجوزُ فيهما إرادةُ المعنى الحقيقيِّ والمعنى الكنائيِّ، وذلك ضابطُ الكناية، كما يصلحان أن يكونا قرينتين مُرشدتين للتورية، فليست هنالك قرينةٌ مانعةٌ من إرادةِ المعنى الأصليِّ، وهما الثمرتان المعلومتان، بل لكلِّ من المعنيين الحقيقيِّ والكنائيِّ توظيفُهُ السياقيُّ الدالُّ، قال بعضهم: "يكونُ (التين والزيتون) كنايةً عن مواضعٍ كنَى بها عن مغارسها التي تكثُرُ فيها، حتَّى يتناسبَ الإقسامُ بهما مع الإقسامِ بـ(طور سينين) وبـ﴿الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾ اللتين عَظِمَتَا عليهما، ورُجِّحَ على القولِ المُقابل؛ حيثُ قُدِّرَ فيه التَّناسُبُ الَّذِي يَقْتَضِيهِ العطفُ؛ إذ عَظِمَتِ الْأَمَاكُنُ عَلَى الْأَشْجَارِ"⁽²⁾.

بقي أن الأنسب في المعنى الكنائيِّ أو الموري بـ(التين والزيتون) كونُها عن (الجبال) دونَ مُطلقِ (المنابت)؛ لأنَّ الملائمَ للقسمِ والأنسبَ بالكناية والتورية في السياق أن تكونَ تعظيميةً للمكان، والجبالُ التي تثبتُ فيها هاتانِ الشجرتانِ أنسبُ في التأويلِ للقسمِ العظيمِ.

التقديم والتأخير فيما أقسم به الله تعالى:

راعَى النظمُ الكريم الَّذِي لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونَ﴾؛ بناءً على أن مكانَ (التين) هو مسجدُ (نوح) ﷺ والإيماءُ إلى شريعته، ومكانَ (الزيتون) هو المسجد الأقصى ومكانُ (عيسى) والإيماءُ إلى شريعته، وأنَّ المراد بـ(طور سينين) شريعةُ موسى ﷺ، و﴿الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾ شريعتا إبراهيمَ ومحمدَ عليهما الصلاة والسلام،

الجمعُ بين
الأماكن
والأشجار اختياراً
إلهيَّ للمُحيطِ
بالأبصار

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 422/30.

(2) مجمع البحوث، للعجم الوسيط: 1960/10.

فلم يُراعِ النّظْمُ في التّرتيبِ الذّكْرِيّ التّرتيبَ الخارجيّ، وعلّلوا ذلك بمراعاةِ النّظير⁽¹⁾، وهو جعلُ الثّمرتينِ المتناسبتينِ في الثّمريةِ في مكانٍ، وجعلُ (المكانينِ) المتناسبينِ في المكانيةِ في موقعٍ متقاربٍ، وذلك من مُراعاةِ النّظير والجمع بين التّوريّتين أو الكنايتين في ﴿وَالَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ﴾.

والذي يبدو أنّ التّرتيبَ الذّكْرِيّ بين الأقسامِ الأربعة قد وقعَ فيها التّرتيبُ الخارجيّ والذّكْرِيّ؛ إذ (التّين والزيتون) شاملٌ لجميعِ الأنبياءِ والرّسل الذين أرسلوا في بقاعِ التّين والزيتون، وأنّ الطّورَ شريعةُ موسى التي تمثّلُ شريعةَ مَنْ جاءَ بعده حتّى عيسى ﷺ، وأنّ البلدَ الأمينَ هو شريعةُ الإسلامِ الأمانةُ على كافّةِ الرّسائلِ والحكمِ الإلهيةِ الجليّةِ.

دلالةُ التّعريفِ ب(أل):

عرّفَ النّظْمُ الكريم ب(أل) كلّاً من الثّمرتين أو الشّجرتين الواردتين في قوله تعالى: ﴿وَالَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ﴾؛ إمّا للدّلالةِ بهما على الجنسِ والحقيقة إنّ أريدَ بهما الثّمرتان أو الشّجرتان، أو للدّلالةِ بهما على العهدِ في مكانين معيّنين نزلَ فيهما الوحي الإلهيّ كما أريدَ من (الطور والبلدِ الأمين)، قال الخفاجيّ: "وقوله: (أو البلدان) يعني دمشق وبيت المقدس؛ فالتّعريفُ عهدي"⁽²⁾، والذي يترجّع: أنّ المرادَ الاستغراقَ لجميعِ منابتِ التّين والزيتون المعروفةِ والمتوزّعةِ في بلادِ الشّام، فيكونُ هنالك ذكراً لكثيرٍ من الأنبياءِ الذين أرسلوا في تلكِ البقاع والقرى.

دلالةُ (الواو) في ﴿وَطُورٍ﴾ والغرضُ منها:

عبّرَ النّظْمُ الكريم ب(الواو) في قوله تعالى: ﴿وَطُورٍ سِينِينَ﴾؛

عهديةُ مكانِ
الرّسالاتِ تُلزمُ
الإيمانَ بسيدِّ
السّاداتِ

الخالقُ الجليلُ
يُعظّمُ مواطنَ
التّنزيلِ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 422 / 30.

(2) الخفاجيّ، عناية القاضى: 375 / 8.

للدلالة بها على العطف والجمع والاقتران، ومن مناسبات العطف إن كان (التين والزيتون) بمعناهما الظاهر الجمع بين هذه الأجناس التي في خلقها وإبداعها دلالة عظيمة على موجدتها تعالى، وأنه أحكم الحاكمين وأحسن الخالقين.

وإن كانا بمعناهما الكنائي - وهي جبال تلك الشجرتين - فالجمع بين موطن الرسالات؛ توكيداً على وحدة مصدرها، وصحة مبدئها، وجلالة قدرها؛ لذلك فإن الله العظيم يُقسّم بها تعظيماً لوحيه، وتكريماً لمهبط رسالاته، المستلزم جلالة تلك الرسالات وعظمتها وقداستها.

سر اختيار المُقسّم به ﴿وَطُورِ سَيْنِينَ﴾:

بعد أن عبّر النظم الجليل بـ (التين والزيتون) مُقسماً بهما، عطف مُقسماً به آخر في قوله تعالى: ﴿وَطُورِ سَيْنِينَ﴾؛ للدلالة به على تحديد المراد بما قبله، وليكون قرينة سياقية على أن المراد بـ (التين والزيتون) تلك الجبال التي تنبت فيها تانك الشجرتان، وهبطت فيها التشريعات السماوية الحقّة؛ إذ "طور سينين هو الجبل المعروف بـ (طور سينا)، والطور: الجبل بلغة النبط، وعرف هذا الجبل بـ (طور سينين) لوقوعه في صحراء (سينين)، وقيل: سينين اسم الأشجار بالنبطية أو بالحبشية، وقيل: معناه الحسن بلغة الحبشة" (1).

مناسبة إيراد لفظ (الطور):

آثر النظم الكريم لفظ (طور) في قوله تعالى: ﴿وَطُورِ سَيْنِينَ﴾؛ للدلالة به على أنه مُعطى بالأشجار والأثمار، إذ ليس كل جبل طوراً، والغرض من ذكر الجبل الذي كلم الله تعالى (موسى) ﷺ هنا بلفظ (الطور) دون (الجبل) أن السياق يتكلم عن نعمة الوحي

عناصر الترجيح
مُمتدة في النظم
الفسيح

الأشجار
والأثمار مناسبة
في سياق النص
والإفضال

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 421/30.

وخيريَّة الأديان؛ لما يستلزمه من ذكر الأثمار والأشجار التي هي نعمة عظيمة للإنسان، وجمال وبهاء وخير، بخلاف سياق قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَخَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا﴾ [الأعراف: 143] الدال على عظمة المولى واقتداره العظيم؛ فاختير لفظ (الجبل) بقوته حتى يندك ويسوى بالأرض.

نكتة الإضافة أو العَلَمِيَّة في ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾:

أضاف النظم الكريم لفظ (طور) إلى ﴿سِينِينَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾؛ للدلالة به على التخصيص للطور بذلك الموضع المسمى بـ﴿سِينِينَ﴾، سواء كان ﴿سِينِينَ﴾ بمعنى البقعة المعينة، أو بمعنى الأشجار، أو بمعنى الحسن والجمال، إذ يكتسب المضاف من المضاف إليه دلالة التعيين والتخصيص. ولا يبعد أن يكون (طور سينين) علماً إضافياً دالاً على بقعة معينة خاطب الله تعالى فيها موسى ﷺ وأعطاه الألواح، وسواء كان التركيب إضافياً أو علماً، فإنَّ "الإقسامَ به تذكيرٌ بما كان عند ذلك الجبل من الآيات الباهرات التي ظهرت لموسى وقومه، وما كان بعد ذلك من إنزال التوراة عليه، وظهور نور التوحيد بعد أن تدنسَت جوانب الأرض بالوثنية، وما زال الأنبياء بعده يدعون أقوامهم إلى التمسك بهذه الشريعة، ثم عرضت لها البدع" (1).

سرُّ إنباط لفظ ﴿سِينِينَ﴾:

آثر النظم الكريم لفظ ﴿سِينِينَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾؛ للدلالة باللفظ الذي على صورة الجمع على البقاع الممتدة طويلاً وعرضاً في ذلك الجبل، "فقد جاء تعريبه في العربية على صيغة تُشبه صيغة (جمع المذكر السالم)، وليس بجمع، فجاز في إعرابه أن يُعَرَّبَ مِثْلَ إعراب جمع المذكر بالواو نيابة عن الضمة، أو الياء

تعظيم
الله للمكان
تذكير بأهميّة
الرسالات لبني
الإنسان

امتداد البقاع
يناسب عظمة
الرسالات في
الإنساع

(1) الهرري، حقائق الروح والريحان: 32 / 128.

نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ أَوْ الْكَسْرِ، وَأَنْ يُحَكَّى عَلَى الْيَاءِ مَعَ تَحْرِيكِ نُونِهِ بِحَرَكَاتِ الْإِعْرَابِ مِثْلَ (صَفَيْنَ وَيَبْرَيْنَ) ⁽¹⁾، والغرض من الامتداد المكاني الإشارة إلى الاتساع الرسالي، وامتداد تلك الشريعة إلى زمن سيدنا محمد ﷺ. وأما إن كان علماً على المنطقة المعينة، فإن إيرادها بهذا اللفظ رعاية لفاصلة القرآنية، ويؤخذ الامتداد حينئذ من تكرار نونه ⁽²⁾.

دلالة (الواو) في ﴿وَهَذَا﴾ والغرض منها:

صدق الرسالة
الإسلامية
لكونها خاتمة
الرسالات
السمائية

عبر النظم الكريم بـ (الواو) في قوله تعالى: ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾؛ للدلالة بها على العطف والجمع والاقتران، ولما كانت (الواو) عاطفةً مُقَسِّمًا به على مُقَسَّمٍ قبله فإن (الواو) تدلُّ على القسَم بهذا البلد الأمين الكريم والحرم الشريف، والغرض من العطف له الدلالة على أنه مهبطٌ وحي الله، كما أن تلك الأماكن مهبطٌ وحيه ورسالاته، فلم تكن هذه الرسالة بدعاً من الرسالات السابقة، ولم يكن هذا النبي الكريم بدعاً من الرسل، والغرض من القسَم به الدلالة على تعظيم هذا المكان بعظمة الوحي الذي نزل فيه وعظمة البيت الذي فيه.

نكتة التعبير باسم الإشارة القريب (هذا):

التعظيم
والحضور لإزالة
أي التباس أو
غموض

عبر النظم الكريم باسم الإشارة الموضوع للقريب في قوله تعالى: ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾؛ للدلالة به على تعيين المشار إليه تعييناً لا يحتمل أي التباس أو غموض، إذ الإشارة بالاسم الدال على القرب تفيد أنه متعين للمخاطبين تعييناً حسياً مشاهداً مبصراً، وأنه حاضر لديهم حضوراً قريباً، والغرض من تقريبه: بيان قربه الحسي مع عظمتهم من المخاطبين، وقربه المعنوي ومنزلته من المتكلم العظيم،

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 421 / 30.

(2) الهرقي، حقائق الروح والزيجان: 128 / 32.

قال ابن عاشور: "والإشارة إليه للتعظيم، ولأن نزول السورة في ذلك البلد فهو حاضرٌ بمرأى ومسمعٍ من المخاطبين نظير قوله: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾" [1] (1).

سرُّ تخصيصِ المُقسَمِ به باسمِ الإشارة:

خصَّصَ النظمُ الكريمُ هذا المُقسَمَ به دونَ ما سبقه بلفظِ (اسم الإشارة) في قوله تعالى: ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾؛ للدلالة بلفظِ الحضورِ الإشاريِّ إلى أنَّ هذا الزَّمنَ زمنُه وأنَّ هذا الحاضرَ حاضرُه، وأنَّ تلكَ الأمكنةَ قد شهدت نزولَ الديانات والرِّسالات، وأنها انقضتْ زمنُها وحضورُها، وبدأ عصرُ الرِّسالةِ الخاتمةِ والنَّبِيِّ الخاتمِ، الَّذي يَنتمي برسالتِهِ إلى تلكَ الرِّسالاتِ السَّابِقَةِ بوحدةِ المصدرِ والمُعْتَقَدِ والهِدَفِ والمَصِيرِ، فالَّذين آمنوا بتلك الرِّسالاتِ عليهم أنْ يَقْتَدُوا بهذه الرِّسالةِ الخاتمةِ، وأمَّا أهلُ هذا البلدِ الأمينِ فقد تميَّزَ لديهم بهذا الخطابِ والتَّأييدِ بالرِّسالاتِ السَّابِقَةِ صدقُه وصحَّةُ دعوتهِ، فلا مكانَ للتَّكْذِيبِ، ولا مجالَ للصدِّ والعُدوانِ.

دلالةُ المَوْقعِ الإِعْرَابِيِّ لللفظِ ﴿الْبَلَدِ﴾:

أبدلَ النظمُ الكريمُ لفظَ ﴿الْبَلَدِ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾ من اسمِ الإشارة؛ للدلالة على أنَّه المقصودُ بالإشارة تمييزُه وتوضيحُه وتعيينُه، إذ اسمُ الإشارة من الألفاظِ المُبْهَمَةِ الَّتِي تَحْتَاجُ إلى بيانٍ مَرَجِعِهَا والمُشارِ إليه بها حتَّى يتعيَّنَ مدلولُه، والغرضُ من الإِبْهَامِ ثَمَّ التَّعْيِينُ الدَّلَالَةُ على قَرَبِ المُشارِ إليه وأنَّه شيءٌ عَظِيمٌ، كما أَفَادَتِ البَدَلِيَّةُ تَقْرِيرَ المَعْنَى وتوكيدَه وتوضيحَه، وعُرفَ من البَدَلِ بلفظِ ﴿الْبَلَدِ﴾ أنَّه مكانٌ إقامةٌ يبلُدُ فيه النَّاسُ وَيَسْتَقِرُّونَ، وليس مَوْطِنَ خِيَامٍ ومَحَطَّ ارتحالٍ.

حضورُ الرِّسالةِ
الخاتمةِ غيَابُ
لرِّسالاتِ
السَّابِقَةِ

الإِبْهَامُ ثَمَّ
التَّفْصِيلُ تَقْرِيرٌ
للمَعْنَى بِلَا
تَأْوِيلٍ

(1) ابن عاشور، التَّحْريْرُ والتَّنْوِيرُ: 422 / 30.

دلالة (أل) في ﴿الْبَلَدِ﴾ والغرض منها:

القسَمُ ببلدِ
النُّزولِ دالٌّ على
صِدْقِ الرُّسُولِ

عَرَّفَ النَّظْمُ الْكَرِيمُ لَفْظَ ﴿الْبَلَدِ﴾ بـ (أل) في قوله تعالى: ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾؛ للدلالة بها على العهدِ الحُضُوريِّ المشَاهِدِ الْمَحْسُوسِ الْمُبْصَرِ، وهي مَكَّةُ الْمُكْرَمَةِ وَحَرَمُ اللَّهِ الْأَمِينِ وَمَحَلُّ بَيْتِهِ الْعَتِيقِ، كما نَلْمَحُ فِي (أل) دلالةَ التَّعْظِيمِ وَالشُّهْرَةِ، وَكَأَنَّهُ الْبَلَدُ الشَّهِيرُ الَّذِي لَا يَغِيبُ عَنِ الذَّهْنِ عِنْدَ إِطْلَاقِ اللَّفْظِ عَلَيْهِ، وَمَا عَدَاهُ مِنَ الْبُلْدَانِ فَرَعٌ عَلَيْهِ، وَلِذَا سُمِّيَتْ مَكَّةُ بِأَمِّ الْقُرَى.

سرُّ ذكر ﴿الْبَلَدِ﴾:

رسالةُ الإسلامِ
وَالْإِيمَانِ رَاسِخَةٌ
رِسْوَحُ الْبُلْدَانِ

آثَرَ النَّظْمُ الْكَرِيمُ التَّصْرِيحَ بِاسْمِ (مَكَّة) إِلَى الْإِشَارَةِ وَالْإِبْدَالِ وَالتَّوْصِيفِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾؛ للدلالة على أَنَّهُ صَارَ بَلَدًا وَمَحَلًّا إِقَامَةً بَعْدَ أَنْ أَكْرَمَهُ اللَّهُ بِزَمْزَمَ، وَاجْتَمَعَ النَّاسُ حَوْلَ تِلْكَ الْبَيْتِ الثَّرَةِ الْعَجِيبَةِ، وَأَقَامُوا بِهِ إِقَامَةً دَائِمِيَّةً، فَاسْتَحَقَّ أَنْ يُشَارَ إِلَيْهِ، فَفِي لَفْظِ ﴿الْبَلَدِ﴾ تَذَكِيرٌ لَهُمْ بِنِعْمَةِ صَيْرُورَتِهِ بَلَدًا قَبْلَ وَصْفِهِ بِالْأَمِينِ؛ إِيْمَاءً إِلَى أَنَّهَا رِسَالَةٌ مُقِيمَةٌ فِي الْأَرْضِ مَدِينَةُ التَّوَجُّهِ، مَتَحَضِّرَةُ التَّكْوِينِ.

نُكْتَةُ التَّصْرِيحِ بِالْمَكَانَيْنِ (الطُّورِ) وَ﴿الْبَلَدِ﴾:

ترشيحُ الْكِنَايَةِ
دالٌّ على عِلَّةِ
الْقَسَمِ وَجَلَالَةِ
الرَّسَالَةِ

صَرَّحَ النَّظْمُ الْكَرِيمُ بِالْمَكَانَيْنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾ ① وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ؛ للدلالة على ترشيحِ المعْنَى الْكِنَائِيِّ بِلَفْظِي (التَّيْنِ وَالزَّيْتُونِ)، وَأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُمَا أَمْكَنَةٌ مَعِيْنَةٌ لِهَبُوطِ الْوَحْيِ وَالرَّسَالَةِ، وَأَنَّ الْقَسَمَ بِهَذِهِ الْأَمْكَنَةِ لِتَشْرِيفِهَا بِالنُّبُوءَاتِ وَالرَّسَالَاتِ، وَذَلِكَ التَّشْرِيفُ يَقْتَضِي وَجُوبَ الْإِيمَانِ بِهَا؛ لِيَكُونَ الْإِنْسَانُ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ، وَإِلَّا هَبِطَ إِلَى أَسْفَلِ سَافِلِينَ، قَالَ الْبِقَاعِيُّ: "صَرَّحَ هُنَا بِهَذَيْنِ الْمَكَانَيْنِ تَرْشِيحًا؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَوَّلَيْنِ مَوَاضِعُ نَبِيِّتِهِمَا مَعَ تِلْكَ الْإِشَارَةِ اللَّطِيفَةِ بِذِكْرِ اسْمَيْهِمَا إِلَى مُنَاسِبَتِهِمَا لِلْمُقَسَمِ مِنْ أَجْلِهِ" (1).

(1) الْبِقَاعِيُّ، نِظْمُ الدَّرَرِ: 137/22.

دلالة النعت بصيغة المبالغة:

نعت النظم الكريم ﴿الْبَلَدُ﴾ بصيغة المبالغة ﴿الْأَمِينُ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾؛ للدلالة على أنه بلدٌ يتحقق فيه الأمن بشكل كبير ومتنوع، حتى إنه من كثرة أمان أهله على أنفسهم وأهلهم وأولادهم وخيراتهم كان البلد كثير الأمان، لا يعتريه أي نقصان في أمنه وسكينته؛ وما ذلك الأمان إلا لمكانة البيت العتيق الذي يحجّه العرب للعبادة ويقصدونه للنسك، وفي توصيف البلد بهذا النعت تذكير لهم بالنعمة ومنّ عليهم بالفضل، مما يتوجب عليهم أداء تلك النعمة بالإيمان والانقياد وإلا بدل أمنهم خوفاً.

سرّ العدول عن (مكة) إلى التّوصيف بـ﴿الْأَمِينِ﴾:

آثر النظم الكريم التعبير عن (مكة) بالبلد الموصوف بـ﴿الْأَمِينِ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾؛ للدلالة على أنها دار أمن وهناء وراحة وهدوء بال، وتلك نعمة عظيمة لا يعرفها إلا من افتقدها، وفي تخصيص هذا المكان المقسم به بالأمين دون أسماء الأماكن السابقة إشارة إلى أن هذه الرسالة في هذا البلد الأمين كالتشخص الأمين الذي توضع عنده الأمانات ثقة به، والرسالة الإسلامية أمانة من التبديل والتحريف والتغيير، بخلاف تلك الأمكنة التي لم توصف بـ(الأمين)؛ لما عرض على تلك الرسائل من تغيير وتبديل، وتعدّ بالزيادة والنقصان.

دلالة الاستعارة التصريحية في صيغة ﴿الْأَمِينِ﴾:

جاءت صيغة ﴿الْأَمِينِ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾، على وزن (فعليل)، ويجوز فيها أن تأتي بمعنى اسم الفاعل، وبمعنى اسم المفعول؛ فأما دلالتها على معنى اسم الفاعل⁽¹⁾، فالأمن من (أمن الرجل أمانة) فهو (أمين)، أي: الفاعل بمعنى الفاعل،

نعمة الأمان
مغبون بها كثير
من الناس

رسالة الإسلام
لا يعرض
عليها التبديل
والتحريف في
الكلام

تجسيم
الجمادات
مبالغة في
تحقيق أعماق
الدلالات

(1) الواحدي، التفسير البسيط: 24 / 151.

وأمانته أنه يحفظ من دخله كما يحفظ الأمين ما يؤتمن عليه، فيكون استعارةً مصرحةً، شبه عدم الضرر لما فيه بحفظه بالوضع عند الرجل الأمين⁽¹⁾، ففي إسناد النعت للبلد بأنه أمين إشارة إلى استعارةٍ تصرّحية؛ إذ شبه البلد بالرجل الأمين، الذي تستودع عنده الأمانات فيقوم بحفظها، ثم حذف المشبه وأبقى المشبه به على سبيل الاستعارة التصرّحية، والجامع الحفظ والصيانة في كل منهما، والغرض من الاستعارة تجسيم البلد وتشخيصه؛ مبالغة في كثرة تأمينه لمن يقصده ويدخله.

دلالة المجاز العقلي في صيغة (فعل) بمعنى (مفعول):

وأما تعبير النظم الكريم بصيغة (فعل)؛ للدلالة بها على معنى (مفعول) في قوله تعالى: ﴿وَهَذَا الْبَلَدُ الْأَمِينُ﴾ فمعناه: المأمون داخله وأهله، "قال أبو علي الفارسي: وصفه بـ﴿الأمين﴾ فجرى الوصف على البلد في اللفظ، والمعنى على من فيه من طارئ وقاطن"⁽²⁾، فيكون هنالك تجوّز في الإسناد. قال الشهاب الخفاجي: "يعني: أن (فعلًا) من (أمنه) المتعدّي بمعنى (مفعول)، وأمنه بمعنى لم يخفه ويحذر غوائله، ولما كان المأمون الناس لا المكان أشار إلى أنه أسند إليه مجازًا، وأن المراد أنه مأمون فيه؛ لأنه على الحذف والإيصال مثل: (مالٌ مشترك)؛ لأن من دخله مأمون الغوائل والضرر"⁽³⁾؛ فقد أسند الأمن للبلد وأريد به أهله وساكنوه، والعلاقة على ذلك التجوّز السببية؛ إذ أمنهم يقوم على سببية البلد الذي هم فيه، وما له من شأن ومكانة عند العرب جميعًا.

أمان الأوطان
سبب لأمان أهل
البلدان

(1) القونوي، حاشية على تفسير البيضاوي: 20/ 340، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 422.

(2) الواحدي، التفسير البسيط: 24/ 151، والفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 32/ 212.

(3) الخفاجي، عناية القاضي: 8/ 375، وابن عادل، اللباب: 20/ 408، ومجمع البحوث، التفسير

الوسيط: 10/ 1960، والهريري، حقائق الروح والزيجان: 32/ 141.

سرّ إطالة القسم:

أُطِنَبَ النِّظْمُ الكريم في القَسَمِ بالمذكوراتِ في قوله تعالى: ﴿وَالَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ ۝ وَطُورِ سِينِينَ ۝ وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾؛ إذ اشتمَلَ القَسَمُ على أربعةِ أماكنَ ومهابطَ للوحي الإلهيِّ الجليل، وأضافَ القسمَ الثالثَ إلى البُقعةِ لتحديدِ مكانِ المُقَسَمِ به تحديدًا دقيقًا، وعدَلَ في القَسَمِ الرابعِ عن (مَكَّةَ) إلى الإشارةِ إليها تعظيمًا، وإلى أَنَّهُ بَلَدٌ وحَضَرٌ ومكانٌ إقامةً، وَأَنَّهُ آمِنٌ وأَمَانٌ، والغرضُ من تلك الإطالةِ مع ما فيها من طباق، التَّشْوِيقُ لسماعِ الجوابِ العظيمِ لذلك القَسَمِ، وتهيئةُ الأذهانِ لتلقّي البيانِ من خلالِ ذكرِ جوابِ الأيمانِ الأربعةِ، وللجمعِ بينِ الأماكنِ التي اختارَها اللهُ تعالى من دونِ تخيُّرٍ لأحدٍ بالنزولِ في مكانٍ دونَ مكانٍ، أو على شَخْصٍ دونَ آخرٍ، فاللهُ أَعْلَمُ حيثُ يَضَعُ رسالَتَهُ وأينَ يُحَدِّدُ مكانَها؟ قال ابنُ عاشور: "وَإِطَالَةُ الْقَسَمِ تَشْوِيقٌ إِلَى الْمُقَسَمِ عَلَيْهِ"⁽¹⁾.

تهيئةُ الأذهانِ
وتشويقُ الجنانِ
لسماعِ جوابِ
الأيمانِ

حِكْمَةُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ:

جَمَعَ النِّظْمُ الكريم بَيْنَ هذهِ الأقسامِ الأربعةِ في قوله تعالى: ﴿وَالَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ ۝ وَطُورِ سِينِينَ ۝ وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾؛ للإبانةِ "عن شَرَفِ البقاعِ المباركةِ، وما ظهَرَ فيها من الخيرِ والبركةِ بسُكْنَى الأنبياءِ والصّالحينَ، وكانَ لها أثَرٌ بارزٌ في تاريخِ البشرِ، وفيها أنقَذَ النَّاسُ مِنَ الظُّلُمَاتِ إلى النُّورِ"⁽²⁾، مع بيانِ صَحَّةِ دَعْوَى النُّبُوَّةِ لسيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ؛ إذ لم يكنِ بدًّا من الرُّسُلِ، وأنَّ بلدَهُ مهبطُ رسالةٍ قديمةٍ؛ إذ أوحى اللهُ فيها لإبراهيمَ وإسماعيلَ ﷺ.

شَرَفُ البقاعِ
وتطهيرُ النفوسِ
من الأوجاعِ

دلالةُ (اللامِ) في ﴿لَقَدْ﴾ والغرضُ منها:

عَبَّرَ النِّظْمُ الكريم بـ (اللامِ) الواقعة في جوابِ القَسَمِ في قوله

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 420 / 30.

(2) الهرقي، حقائق الرّوح والريحان: 129 / 32.

خَلَقَ الْعَقْلَ
السَّيِّدَ
لِلْوُصُولِ إِلَى
الْمَلِكِ الْمَجِيدِ

تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾؛ للدلالة بها على التَّوَكُّيدِ والتَّشْبِيهِ للحُكْمِ وتقويته في الأذهان؛ إذ من لوازم القَسَمِ وإطالته توكيد وقوع المُقَسَمِ عليه، ففي (اللام) والقَسَمِ نفْيٌ لأيِّ شَيْءٍ في خَلْقِ اللَّهِ تعالى الإنسانَ في أعلى درجاتِ التَّفَوُّقِ على المخلوقاتِ في الإدراكِ والفِطْرَةِ والإبداعِ والعقلِ والوعْيِ، لا يشارِكُهُ في ذلكَ مخلوقٌ أرضيٌّ يَنْتَمِي إلى مَمْلَكَتِهِ التُّرَابِيَّةِ والحيوانِيَّةِ، والغرضُ من التَّوَكُّيدِ لَفَتْ الانتباهَ إلى أَنَّ ذلكَ التَّكْوِينَ الأحسنَ في التَّقْوِيمِ والإنشاءِ والخلقِ يَسْتَوْجِبُ منه الإيمانَ والتَّصديقَ بالرسالاتِ السَّمَاوِيَّةِ، حتَّى يبقى أحسنَ المخلوقاتِ في تفعيلِ وظائفِ إمكانِيَّاتِهِ الخَلْقِيَّةِ، وإلاَّ انتكسَ إلى أسفلِ سافلينَ.

دلالة (قَدْ) والغرض منها:

زيادة التَّحْقِيقِ
لِلْوُصُولِ إِلَى
أَحْسَنِ طَرِيقِ

عَبَّرَ النَّظْمُ الكريمُ بالحرفِ (قَدْ) في جوابِ القَسَمِ من قولِهِ تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾؛ للدلالة بها على التَّحْقِيقِ والتَّوَكُّيدِ، بل على اليقينِ لمدلولِ جوابِ القَسَمِ؛ إذ الخَلْقُ في أحسنِ تقويمٍ والرَّدُّ إلى أسفلِ سافلينَ، فيه شيءٌ من الخفاءِ عندَ كثيرٍ من النَّاسِ، الَّذِينَ لَا يَسْتَعْمِلُونَ مُدْرَكَاتَهُمُ الحَقِيقِيَّةَ لِلتَّوَصُّلِ إلى العقائدِ الدِّينِيَّةِ الَّتِي تدعو إليها الشَّرَائِعُ السَّمَاوِيَّةُ، فيُردُّونَ من أعلى استعدادٍ نظريٍّ لفهمِ الأديانِ إلى أسفلِ حالاتِ بني الإنسانِ، واقتصرَ ابنُ عاشورَ على دلالةِ التَّوَكُّيدِ بالقَسَمِ بقوله: "وَجُمْلَةُ ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ مَعَ مَا عُطِفَ عَلَيْهِ هُوَ جَوَابُ القَسَمِ، والقَسَمُ عَلَيْهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّقْوِيمَ تَقْوِيمٌ خَفِيٌّ، وَأَنَّ الرَّدَّ رَدٌّ خَفِيٌّ يَجِبُ التَّدَبُّرُ لِإِدْرَاكِهِ؛ فَلِذَلِكَ نَاسَبَ أَنْ يُحَقِّقَ بِالتَّوَكُّيدِ بالقَسَمِ؛ لِأَنَّ تَصَرُّفَاتِ مُعْظَمِ النَّاسِ فِي عَقَائِدِهِمْ جَارِيَةٌ عَلَى حَالَةٍ تُشَبِّهُ

حَالَةً مَّنْ يُنْكِرُونَ أَنَّهُمْ خُلِقُوا عَلَى الْفِطْرَةِ"⁽¹⁾، ويمكنُ سحبُ تلك الدلالةِ إلى كلِّ من (اللَّامُ وَقَدْ) أيضًا، ويكونُ الكلامُ من تنزيلٍ غيرِ الْمُنْكَرِ مَنْزَلَةً الْمُنْكَرِ؛ إذْ خَرُوجُ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ عَنِ الشَّرَائِعِ يَكُونُ بِمِثَابَةِ الْإِنْكَارِ لِخَلْقِهِمْ، مُسْتَعِدِّينَ بِالْفِطْرَةِ لَتَقْبُلَ الدِّينَ وَالْيَقِينَ بِهِ، وَالْعَمَلُ بِمَا فِيهِ.

سُرُّ اجْتِمَاعِ الْمُؤَكَّدَاتِ لِإِثْبَاتِ مَا هُوَ غَيْرُ مُنْكَرٍ بَدَاهَةً:

مقتضى البلاغة توكيدُ الكلامِ على قدرِ إنكارِ المخاطبِ، وجاءَ الْمُقْسَمُ لَهُ مُوَكَّدًا بِالْجَمْعِ بَيْنَ (اللَّامُ وَقَدْ) فِي جَوَابِ الْقَسَمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾، مع أنَّ الخلقَ لِلْإِنْسَانِ فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ أَمْرٌ غَيْرُ مُنْكَرٍ وَلَا نِزَاعٍ فِيهِ، مِمَّا لَا يَقْتَضِي حَشْدَ الْمُؤَكَّدَاتِ لِأَجْلِهِ⁽²⁾.

تنزيل غير
المنكر منزلة
المنكر ليتأمل في
الدلائل ويعتبر

والجواب عنه يفصح عن معنى بلاغيٍّ بديع، يدور غرضه حول تنزيل غيرِ الْمُنْكَرِ مَنْزَلَةً الْمُنْكَرِ؛ فَلَمَّا كَانَ الْإِنْسَانُ الْمُكْرَمُ لَا يَسْتَعْمِلُ تَقْوِيمَهُ الْحَسَنَ فِيمَا خُلِقَ لِأَجْلِهِ مِنَ الْإِيمَانِ بِالشَّرَائِعِ الْإِلَهِيَّةِ، كَانَ كَمَنْ يُنْكَرُ تِلْكَ الْإِسْتِعْدَادَاتِ الْعَقْلِيَّةَ وَالْإِمْكَانَاتِ الْفِطْرِيَّةَ الَّتِي خُلِقَ عَلَيْهَا، وَكَمَنْ يُنْكَرُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَسْتَعْمِلْهَا وَيَسْمُ بِهَا إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ وَحْدَهُ، وَيَرْتَكِسُ إِلَى عِبَادَةِ الْمَخْلُوقَاتِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ فِي أَسْفَلِ سَافِلِينَ، فَجَمَعَ النَّظْمُ بَيْنَ الْمُؤَكَّدِينَ لِيُدْرِكَ الْإِنْسَانُ سِيَادَتَهُ فِي عَالَمِ الْمَخْلُوقَاتِ، وَأَنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ وَيَطِيعَ اللَّهَ وَحْدَهُ⁽³⁾.

وتعليلٌ آخر بديع يزيد من استظهار المعاني البلاغي، وذلك بالقياس على أَنَّ "الْخَلْقَ عَلَى أَحْسَنِ صُورَةٍ، وَالرَّدُّ إِلَى الْهَرَمِ، دَلِيلٌ عَلَى وَقُوعِ الْبَعْثِ وَالنَّشُورِ..."، فَكَانَ تَحَوُّلُ الْأَحْوَالِ عَلَى الْإِنْسَانِ دَلِيلًا

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 423 / 30.

(2) الظهري، التفسير الظهري: 299 / 10.

(3) وهو من بطن المعنى الذي ذكره: ابن عاشور، التحرير والتنوير: 423 / 30، والوارد في فقرة سابقة.

واضحًا على وقوع الإعادة والجزاء، والكفار كانوا يُكرِّون الإعادة والجزاء، كأنهم أنكروا التحوُّل؛ لأنَّه مَنْ أنكر المدلول فكأنَّه أنكر الدليل الواضح؛ لاستلزام أحدهما الآخر⁽¹⁾.

ولا يخفى أنَّه على هذا التوجيه يكون التنزيل لغير المنكر منزلة المنكر باعتبار لازم (الخلق والرد)، وهو التحوُّل والتغيُّر، والمألوف في التنزيل إنكار عين الكلام نفسه، وهذا يتأتَّى على ما التوجيه الأول⁽²⁾؛ وهو عدم جري الناس على الشريعة يكون كالمُنكر لكونه مخلوقًا على الفطرة، قادرًا على الإيمان والعمل بما فيها.

دلالة فعل (الخلق) مادَّة وصيغَة:

مَنْ أوجدَ مَنْ
العدمَ يستحقُّ
أَنْ يُعبدَ منذُ
القدم

عبَّر النَّظْمُ الكريمُ بفعل (الخلق) والإيجاد ماضيًا في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾؛ للدلالة على تحقُّق وقوع الخلق تحقُّقًا لا سبيل فيه للفرض والاحتمال، وليدلَّ بمادَّته على إيجاد الإنسان من العدم، ومنجِّه صفة الوجود، من دون اختيار له في ذلك، بل هو محض فضل ومنَّة، وذلك يتناسب مع تخليق (التين والزيتون) بالنظر لمعناهما الحقيقي؛ تسخيرًا لهذا المخلوق المكرَّم، وبرهانًا دالًّا على عظيم صنْع الخالق واختياره العجيب⁽³⁾.

دلالة الإسناد إلى ضمير الجمع (نا):

التفكُّر في الخلق
موصولٌ لجناب
الحق

أسند النَّظْمُ الكريمُ فعل (الخلق) والإيجاد إلى ضمير الجمع المتكلم في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾؛ للدلالة على عظمة ذلك الخلق العجيب، إذ تعظيم الخالق الكريم لذاته يستلزم عظمة الفعل الذي يصدر منه؛ إذ العظيم لا يصدر منه إلا فعل عظيم، وفيه إشارة إلى التفكُّر في الخلق أكثر من التفكير في

(1) للظهري، التفسير للظهري: 299 / 10، بتصرف.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 423 / 30.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 423 / 30.

الْخَلْقُ؛ لِأَنَّ الْخَلْقَ وَعَجَائِبَهُ وَعَظِيمَ صَنَاعَتِهِ دَالٌّ عَلَيْهِ دَلَالَةٌ يُدْرِكُهَا كُلُّ عَاقِلٍ لَهُ أَدْنَى مِسْكَةٍ مِنَ الْإِدْرَاكِ.

دلالة التعريف بـ (أَل) في ﴿الْإِنْسَنَ﴾:

عَبَّرَ النَّظْمُ الْكَرِيمَ بِلَفْظِ ﴿الْإِنْسَنَ﴾ مُعَرِّفًا بـ (أَل) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَنَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾؛ إِمَّا لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْجَنَسِ وَالْحَقِيقَةِ بَغْضِ النَّظَرِ عَنِ الْإِفْرَادِ، فَالتَّعْرِيفُ لِلْمَاهِيَّةِ كَشْفًا عَنْ تَمَيُّزِ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ عَنْ بَقِيَّةِ الْحَقَائِقِ الْمَخْلُوقَةِ بِالْجَمَالِ الشَّكْلِيِّ وَالصُّورَةِ اللَّطِيفَةِ الْحَسَنَةِ⁽¹⁾، وَفِي ذَلِكَ امْتِنَانٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ، وَبَيَانٌ تَمَيُّزِهَا عَنْ سَائِرِ الْحَقَائِقِ، وَإِمَّا لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْجَنَسِ الصَّادِقِ بِجَمِيعِ الْأَفْرَادِ، وَهِيَ الْاسْتِغْرَاقِيَّةُ الْكَلْبِيَّةُ⁽²⁾. قَالَ الْقَوْنَوِيُّ: "أَيُّ: شَامِلٌ لِلْأَبْرَارِ وَالْأَشْرَارِ؛ لِأَنَّ مَا ذُكِرَ فِي وَجْهِهِ مِنْ انْتِصَابِ الْقَامَةِ وَحُسْنِ الصُّورَةِ... إلخ عَامٌّ لِهَمَا"⁽³⁾؛ إِذْ كُلُّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ مُتَمَيِّزٌ بِحُسْنِ الصُّورَةِ وَالتَّقْوِيمِ الْأَحْسَنِ عَنْ سَائِرِ أَفْرَادِ الْحَقَائِقِ الْأُخْرَى، وَأَمَّا إِنْ أُريدَ بـ ﴿أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ الاستعدادُ الْفَطْرِيُّ لِقَبُولِ الْإِيمَانِ، وَالْقُوَّةُ الْمُوَدَّعَةُ لَوْعِي حَقِيقَتِهِ وَالْعَمَلُ بِمَوْجِبِهِ، فَإِنَّ (أَل) لِلْجَنَسِ الصَّادِقِ بِيَعْضِ الْأَفْرَادِ؛ إِذْ لَيْسَ كُلُّ أَفْرَادِ الْحَقِيقَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ خُلِقَ عَاقِلًا وَوَاعِيًا، إِذْ فِيهِمُ الْحَمَقِيُّ وَالْمَجَانِينُ الَّذِينَ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ التَّكْلِيفِ، فَالاستِغْرَاقُ حِينَئِذٍ عَرَفِيٌّ شَامِلٌ لِلْإِنْسَانِ الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ بِشَرَطِ الْعَقْلِ وَالْإِدْرَاكِ.

دلالة تعليق الخلق بالإنسان في حيز القسم:

عَلَّقَ النَّظْمُ الْكَرِيمُ فِعْلَ (الْخَلْقِ) بِالْإِنْسَانِ بَعْدَ الْقَسَمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَنَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى تَمَيُّزِ

مِن عَظِيمِ
الامْتِنَانِ تَمَيُّزُ
بَنِي الْإِنْسَانِ
بِالْعَقْلِ
وَالْعِرْفَانِ

تَعْلِيقُ الْخَلْقِ
بِالْإِنْسَانِ عِنْدَ
الْقَسَمِ لِمَا لَهُ مِنْ
تَمَيُّزٍ بَعْدَ الْعَدَمِ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 423 / 30.

(2) الهرقي، حقائق الروح والريحان 129 / 32.

(3) القونوي، حاشية على تفسير البيضاوي: 340 / 20.

هذه الحقيقة وأفرادها بما لم تتميز به الحقائق الأخرى وأفرادها؛ فكان في التعليق بعد القسم دلالة على التفضيل على هذا الإنسان بنعمة التميز التكويني.

دلالة الاستعارة التبعية في حرف الظرف ﴿فِي﴾:

من شدة
الأحسنية
التقويمية
استعيرت (في)
الظرفية

استعار النظم الكريم حرف الظرف ﴿فِي﴾ في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ للمبالغة والإيجاز؛ إذ شبه (باء الملبسة والملك) بـ (الظرف) بجامع الاتصال في كل؛ لتحقيق معنى التمكن من الشيء، والغرض تحقيق خلق الإنسان ملتبساً بأحسن تقويم؛ حتى إنه من شدة ملابسته للأحسنية دخل فيها وصارت ظرفاً محيطاً به، وما ذلك إلا لتمكّنه من الأحسنية، قال ابن عاشور: "وَحَرْفُ (فِي) يُفِيدُ الظَّرْفِيَّةَ الْمَجَازِيَّةَ الْمُسْتَعَارَةَ لِمَعْنَى (الْتِمَكُّنِ وَالْمَلِكِ)؛ فَهِيَ مُسْتَعْمَلَةٌ فِي مَعْنَى (بَاءِ) الْمَلَابَسَةِ، أَوْ (لَامِ) الْمَلِكِ، وَإِنَّمَا عُدِلَ عَنْ أَحَدِ الْحَرْفَيْنِ الْحَقِيقَيْنِ لِهَذَا الْمَعْنَى إِلَى حَرْفِ الظَّرْفِيَّةِ؛ لِإِفَادَةِ قُوَّةِ الْمَلَابَسَةِ أَوْ قُوَّةِ الْمَلِكِ مَعَ الْإِيجَازِ، وَلَوْلَا الْإِيجَازُ لَكَانَتْ مُسَاوَةً الْكَلَامِ أَنْ يُقَالَ: (لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ بِتَقْوِيمٍ مَكِينٍ هُوَ أَحْسَنُ تَقْوِيمٍ)" (1).

دلالة اسم التفضيل ﴿أَحْسَنَ﴾ مادةً وصيغةً:

تفضيل بني
الإنسان
بالصورة والعقل
والجنان

اختار النظم الكريم اسم التفضيل ﴿أَحْسَنَ﴾ في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾؛ للدلالة به على المشاركة مع الزيادة، مما يدل على أن سائر المخلوقات ذات تقويم حسن وتعديل لطيف وتسوية حسنة، إلا أن الإنسان مُتميّز عنها بالقوام المنتصب والصورة الجميلة والمظهر المحترم، وهذا إن أُريدَ بـ (التقويم) التعديل الظاهري والشكلي، وأمّا إن أُريدَ بـ (التقويم) الاستعداد الفطري والملاكات العقلية التي خُلق وجب عليها، فالمراد أن سائر

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30 / 424.

المخلوقات لها استعدادات إدراكية تكفيها في حياتها التي تعيشها، لكنَّ الإنسان مُيِّز عنها بالإدراك والوعي الإبداعي؛ إذ يستدلُّ بالشَّاهد على الغائب، ويتوصَّل بالقياس إلى حقائق كَلِّيَّة، ويربط بينَ المدركاتِ الجُزئيةِ والكَلِّيَّةِ للارتقاء بالروح والعقل والنفس إلى عوالمِ الملاء الأعلى، ويدلُّ بمادَّته على الحُسن والجمالِ الرَّائقي في المظهر والعقلِ معاً.

دلالة اسم التَّفضيل على الموصوف المحذوف:

عَبَّر النِّظْمُ الكريمُ باسمِ التَّفضيلِ ﴿أَحْسَنَ﴾ في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾؛ للدلالة به على المفاضلة بينَ شيئين؛ إذ لا يُمكنُ أَنْ يكونَ المفضَّل هو الإنسان، بل موصوفٌ محذوفٌ تقديره يُستفاد من لفظِ المضافِ إليه ﴿تَقْوِيمٍ﴾، ولذا كان التَّقديرُ: (خلقنا الإنسانَ في تقويمٍ أحسنٍ تقويم)، فاسمُ التَّفضيلِ صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ تقديره (تقويم)، والغرضُ من حذفِ الموصوفِ وإقامةِ الصِّفةِ مقامه إيصالُ حرفِ الظَّرْفِ إلى الأَحْسَنِيَّةِ دونَ التَّقْوِيمِ؛ لتكونَ الأَحْسَنِيَّةُ محيطَةً به، وذلك أبلغُ من دخولها على التَّقْوِيمِ الأحسنِ للإنسان.

دلالة الإضافة في ﴿أَحْسَنَ تَقْوِيمٍ﴾:

أضافَ النِّظْمُ الكريمُ اسمَ التَّفضيلِ ﴿أَحْسَنَ﴾ إلى ﴿تَقْوِيمٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾؛ للدلالة على تمييزِ الأَحْسَنِيَّةِ المُبهِمةِ وتعيينِها؛ فهو من إضافةِ اسمِ التَّفضيلِ إلى تمييزه؛ لتعيينِ جهةِ الأَحْسَنِيَّةِ على غيره؛ وتلك الجهة هي التَّقْوِيم.

دلالة الموقع الإعرابي لـ ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾:

أوقعَ النِّظْمُ الكريمُ الجارَّ والمجرورَ في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ موضعَ الحال؛ للدلالة به على بيانِ هيئةِ المفعولِ بهِ ﴿الْإِنْسَانَ﴾ عندَ إيقاعِ فعلِ الخَلْقِ والإيجادِ عليه؛ فهو

في جعل
الأحسنية في
الظرف لتحقيق
الأبلغية عن
الوصف

تحديد جهة
الأحسنية
بالإضافة إلى
التمييز للدلالة
الإبهامية

الأحسنية
التقويمية
مقترنة بأول
أوقات تعلق
القدرة الإبداعية

قوائم الإنسان
في العقل لا في
الجسد والشكل

التسفل الدليل
بعد الخلق
الجميل

مخلوق في حالة كونه على أحسن تقويم، والغرض من ربط أول إيجاده بأحسن تقويم بيان أن كونه في أحسن تقويم غير مرتبط بمرحلة عمرية، بل في أول أوقات التكوين يُصور شكلاً ومضموناً بأعلى درجات التقويم الشكلي والمضموني.

دلالة ﴿تَقْوِيمٍ﴾ مادةً وصيغةً:

عبّر النظم الكريم بلفظ المصدر ﴿تَقْوِيمٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾؛ للدلالة به باعتبار مادته إما على ظاهره، وهو القوائم والمنظر والشكل الخارجي للإنسان الذي تميز به عن سائر الحقائق الأخرى، وبناءً عليه يكون الرد إلى أسفل سافلين بالعودة بعد التقويم الحسن إلى الهرم والعجز والضعف، ويكون استثناء الذين آمنوا بناءً على استمرار ثوابهم عند عجزهم وهرمهم⁽¹⁾. والمصدر يدل بصيغته الوضعية على الحقيقة والماهية، فتكون الأحسنية في حقيقة التقويم، وكأنه لم يبق من التقويم شيء إلا واختصت الحقيقة الإنسانية به.

دلالة ﴿ثُمَّ﴾ والغرض منها:

عبّر النظم الكريم بلفظ ﴿ثُمَّ﴾ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾؛ للدلالة بها على العطف على جملة جواب القسم ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾، فتكون من تنمة الجواب؛ لأن المعطوف على المقسم عليه مقسم عليه أيضاً؛ لدلالة العطف على التشريك في الحكم⁽²⁾، والغرض من العطف بها إما إفادة التراخي الزمني؛ بناءً على أن الرد إلى أسفل سافلين هو الرد إلى "أسفل ممن سفل هيئةً وبنيةً، حيث نكسناه في خلقه، فقوس ظهره بعد

(1) الواحدي، التفسير البسيط: 24 / 152، والهرقي، حدائق الزوح والزيحان: 32 / 131، ومجمع البحوث، التفسير الوسيط: 10 / 1961.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30 / 426.

اعتدالِهِ، وَاَبْيَضَ شَعْرُهُ بَعْدَ سَوَادِهِ، وَكُلَّ سَمْعُهُ وَبَصَرُهُ، وَتَغْيَرَ كُلُّ شَيْءٍ فِيهِ⁽¹⁾، أَوْ إِفَادَةُ التَّرَاخِي فِي الرُّتْبَةِ؛ "لِأَنَّ الرَّدَّ أَسْفَلَ سَافِلِينَ بَعْدَ خَلْقِهِ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ عَجِيبٍ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ انْقِلَابٍ مَا جُبِلَ عَلَيْهِ، وَتَغْيِيرُ الْحَالَةِ الْمَوْجُودَةِ أَعْجَبُ مِنْ إِيجَادِ حَالَةٍ لَمْ تَكُنْ"⁽²⁾.

نُكْتَةُ التَّعْبِيرِ بِجُمْلَتِي جَوَابِ الْقَسَمِ:

عَبَّرَ النَّظْمُ الْكَرِيمُ عَنْ جَوَابِ الْقَسَمِ بِجُمْلَتَيْنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ۝ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾؛ لِبَيَانِ جَمَالِ التَّكْوِينِ الْأَوَّلِ وَعَظَمَتِهِ وَمَا يَطْرَأُ عَلَيْهِ مِنْ انْقِلَابٍ وَتَبَدُّلٍ وَتَغْيِيرٍ، فَيَكُونُ الْغَرَضُ مِنْ ذَلِكَ الْجَمْعُ تَحْذِيرُ الْإِنْسَانِ مِنْ تَبَدُّلِ الْحَالِ إِلَى أَسْوَأِ مَالٍ، بَعْدَ أَنْ كَانَ مَخْلُوقًا فِي أَحْسَنِ حَالٍ، وَالتَّعْرِيزُ بِالْكَفَّارِ الَّذِينَ جَنَوْا عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِقَلْبٍ طِبَائِعُهُمْ وَفِطْرَتُهُمُ الصَّافِيَةِ بِالتَّرَدِّيِّ فِي عَالَمِ الْكُفْرَانِ، حَتَّى صَارُوا مِنْ أَسْفَلِ الْمَخْلُوقَاتِ، فَالْمَقْصُودُ الْأَعْظَمُ مِنَ الْعُطْفِ التَّحْذِيرُ وَالتَّعْرِيزُ، مَعَ الِاسْتِدْلَالِ عَلَى أَثَرِ تَرْكِ الشَّرَائِعِ وَعَدَمِ إِعْمَالِ الْعَقْلِ فِي الْانْقِلَابِ إِلَى أَسْوَأِ الْمَالَاتِ.

التَّعْرِيزُ
وَالْتَّحْذِيرُ
بِأَسْلُوبِ
الِاسْتِدْلَالِ الْمُثْبِرِ

دَلَالَةُ اللَّفِّ وَالنَّشْرِ الْمُرْتَّبِ:

اسْتَعْمَلَ النَّظْمُ الْكَرِيمُ أَسْلُوبَ (الْفِّ وَالنَّشْرِ الْمُرْتَّبِ) فِي جُمْلَتِي جَوَابِ الْقَسَمِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ۝ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾؛ إِذِ الْجُمْلَةُ الْأُولَى مِنْ جَوَابِ الْقَسَمِ تَتَلَاقَى مَعَ جُمْلَةِ الْقَسَمِ الْأُولَى ﴿وَالَّتَيْنِ وَالزَّيْنُونَ﴾ فِي الْخَلْقِ وَالْإِبْدَاعِ، وَالْجَمَالِ التَّكْوِينِيِّ الْمُعْجَزِ، فَفِي كُلِّ تَقْوِيمٍ حَسَنٍ، وَمَنْ نَظَرَ بَعَيْنِ الْفَهْمِ وَالْبَصِيرَةِ أَدْرَكَ عَظَمَةَ الْخَالِقِ، وَأَنَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ، وَالْجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ تَتَلَاقَى مَعَ الْقَسَمِ بِأَمْكِنَةِ الشَّرَائِعِ: ﴿وَطُورِ سِينِينَ ۝﴾

تَوْزِيعُ الْأَلْفَاظِ
لِإِعْجَازِ أَهْلِ
الْإِلْهَامِ

(1) مجمع البحوث، التفسير الوسيط: 10/ 1962.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 426.

وَهَذَا الْجَلْدُ الْأَمِينُ: إذ بعد إنزال الشرائع والآيات ينقلب إلى أسوأ المخلوقات إدراكاً ونُضْجاً ووعياً، فصار كالأنعام بل أضل سبيلاً.

دلالة فعل (الرَّد) مادةً وصيغةً:

التَّهَوِي الْمُتَدَرِّجُ
لِعَدَمِ الْإِصْغَاءِ
لِلنُّوْرِ الْمُبْلِغِ

عَبَّرَ النَّظْمُ الْكَرِيمُ بِفَعْلِ (الرَّد) ماضياً في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾؛ للدلالة بصيغته على تحقق الرَّد والجعل والتَّصْيِيرِ، تحقُّقاً لا سبيل للنَّزاع فيه، وبمادته على تحويل شأنه بقُدرة الله تعالى من شأنٍ عظيم إلى شأنٍ خسيسٍ ضعيفٍ ذليلٍ؛ ويُشِيرُ فعلُ الرَّد بتكرارِ حرفِ (الدَّالِّ) إلى حصوله التَّدرِجِيِّ المتناسِبِ مع ﴿ثُمَّ﴾؛ فهو يَهْوِي وَيَهْبِطُ عند كلِّ تكذيبٍ وعدمِ إعمالٍ لتقويمه الحَسَنِ، وقوامه العقليِّ الأصيل.

دلالة المجازِ للرَّسَلِ في ﴿رَدَدْنَاهُ﴾:

التَّرْدِي وَالتَّهَوِي
لِكُلِّ ضَالٍّ وَغَاوٍ

عَبَّرَ النَّظْمُ الْكَرِيمُ بِفَعْلِ الرَّد في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾؛ للدلالة على معنى (الجعل والتَّصْيِيرِ) مجازاً؛ إذ أصلُ "الرَّدِ إِرْجَاعُ مَا أُخِذَ مِنْ شَخْصٍ، أَوْ نُقِلَ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَا كَانَ عِنْدَهُ، وَيُطْلَقُ مَجَازاً عَلَى تَصْيِيرِ الشَّيْءِ بِحَالَةٍ غَيْرِ الْحَالَةِ الَّتِي كَانَتْ لَهُ، مَجَازاً مُرْسَلاً بِعِلَاقَةِ الْإِطْلَاقِ عَنِ التَّقْيِيدِ"⁽¹⁾، وذلك أن الفعل (رَدَّ) بمعنى أعاد وأرجع يتعدى بـ (اللام) أو بـ (إلى)، وهنا قد تعدى إلى مفعولين؛ فيكون من أفعالِ التَّحْوِيلِ والتَّصْيِيرِ، ولذا قال الخفَّاجي: "الظَّاهِرُ أَنَّ الْمَرَادَ مَا قَالَهُ النَّحَّاءُ مِنْ أَنَّ (رَدَّ) يَكُونُ بِمَعْنَى (جَعَلَ)، فَيَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ أَصْلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ"⁽²⁾، ولعلَّ سرَّ العدولِ عن فعلي (حَوَّلَ أَوْ صَيَّرَ) إلى الفعلِ (رَدَّ) بيانُ تَرَدُّيهِ فِي مَهَاوِي الضَّلَالِ، وَنَزْوِلِهِ وَتَسْفُلِهِ وَتَرَاجُعِهِ بَعْدَ صُعُودِهِ وَارْتِقَاءِهِ فِي نَوْعِهِ، فَيَتَنَاسَبُ مَعَ ﴿أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ الدَّالُّ عَلَى الانْحِطَاطِ الْحِسِّيِّ وَالْمَعْنَوِيِّ.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 427/30.

(2) الخفَّاجي، عناية القاضِي: 376/8.

دلالة الاستعارة التبعيية في ﴿رَدَدْنَهُ﴾:

استعارَ النظمَ الكريمَ الفعلَ ﴿رَدَدْنَهُ﴾ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَهُ أَسْفَلَ سَفَلَيْنِ﴾ لمعنى المعاقبة على ما بدرَ منه، بتصويره إلى المكان الذي يستحقُّه وهو النار⁽¹⁾، وذلك بناءً على أنَّ ﴿أَسْفَلَ سَفَلَيْنِ﴾ منصوبٌ على الظرفية أو نزع الخافض؛ فقد شُبِّهَتِ المعاقبةُ بالرَّدِّ للشَّيْءِ إلى المكانِ المُسْتَحَقِّ، ثُمَّ حُذِفَ المشبَّه وأُبقِيَ المشبَّه به على سبيلِ الاستعارة التَّصْرِيحِيَّةِ التَّبَعِيَّةِ، والغرضُ من الاستعارة إظهارُ العقابِ على أنَّه رُدُّ الشَّيْءِ إلى مكانِ الاستحقاق؛ فلا ظلمٌ ولا تعديٌّ على المُعاقَبِ.

نُزُولُ الْعِقَابِ
بِسَبَبِ تَرْكِ
الْأَخْذِ بِالْأَسْبَابِ

دلالة ضمير الغيبة في ﴿رَدَدْنَهُ﴾:

عَبَّرَ النُّظْمُ الكَرِيمُ بضميرِ الغيبة (الهاء) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَهُ أَسْفَلَ سَفَلَيْنِ﴾ العائدِ إلى ﴿الْإِنْسَنَ﴾ في قوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَنَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾، فيحتملُ أن يكونَ الضَّميرُ بمعنى الحقيقة من حيثُ هي، بغضِّ النظر عن أفرادِهِ، أو بمعنى الجنسِ المُتَحَقِّقِ في ضمنِ الاستغراقِ الكُلِّيِّ، فيكونُ جَعْلُ جميعِ الأفرادِ الخَيْرينِ والشَّريرينِ أسفلَ سافلينِ، وحينئذٍ يَتَأَتَّى الاستثناءُ المُتَّصِلُ منه بقوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾؛ فالحقيقةُ من حيثُ هي، والاستغراقُ الكُلِّيُّ يُسْتثنَى منهما البعضُ، قال ابنُ عاشور: "وَضَمِيرُ الْغَائِبِ فِي قَوْلِهِ: ﴿رَدَدْنَهُ﴾ عَائِدٌ إِلَى ﴿الْإِنْسَنَ﴾ فَيَجْرِي فِيهِ الْوَجْهَانِ الْمُتَقَدِّمَانِ مِنَ التَّعْرِيفِ"⁽²⁾.

كُلُّ إِنْسَانٍ
مُعاقَبٌ إِلَّا مَنْ
آمَنَ وَحَاسِبٌ

مناقشة جواز أسلوب (الاستخدام) في ضمير الغائب ﴿رَدَدْنَهُ﴾:

يرى الهَرَرِيُّ أنَّ النُّظْمَ الكَرِيمَ استخدمَ ضميرَ الغيبة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَهُ أَسْفَلَ سَفَلَيْنِ﴾، وذلك بإرجاعِهِ إلى ﴿الْإِنْسَنَ﴾

الأصلُ عدمُ
ارتكابِ خلافِ
الأصلِ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 427 / 30.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 427 / 30.

بمعنى غير المعنى الذي أريد به، فقال: "حيث ذكر الإنسان أولاً بمعنى، وهو الجنس، ثم أعاد الضمير عليه بمعنى آخر وهو الإنسان بمعنى بعض أفرادهِ، والاستخدام عند البديعيين: ذكر الشيء بمعنى، وإعادة الضمير عليه بمعنى آخر"⁽¹⁾. والذي يبدو أن هذا مستبعد للزوم أن يكون المردود أسفل سافلين هو الكافر فقط، فيغيب التحذير الكلي لمطلق الإنسان من الانقلاب على الفطرة ومقتضى العقل، ويكون بذلك الاستثناء منقطعاً، وهو خلاف الأصل، ولا ضرورة تدعو إليه، ويؤيد ذلك قوله: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ۝ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [العصر: 2 - 3].

دلالة اسم التفضيل ﴿أَسْفَلَ﴾ مادةً وصيغةً:

عبر النظم الكريم باسم التفضيل ﴿أَسْفَلَ﴾ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾؛ للدلالة على حصول السفالة مع الزيادة والكرّة؛ إذ لم يرخص هذا الكافر بكونه سافلاً وخسيساً وحقيقاً، بل هبط إلى أسفل من كل سافلٍ وحقيق، وفي ذلك إشارة إلى الاستثناء في قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾؛ إذ جمعهم الإيمان والعمل الصالح جعلهم في أحسن تقويم، وأبقاهم في أعلى عليين، وأمّا هذا الكافر فقد جمع بين الشرك والفواحش والفجور، فكان أسفل سافلين؛ أمّا كونه من السافلين فلفحشه وفجوره، وأمّا كونه أسفل منهم فلشركه وجحوده، إذ أعظم ما يقترفه الإنسان عدم الإيمان بالله أو الشرك به تعالى، قال ابن عاشور: "و﴿أَسْفَلَ﴾: اسم تفضيل، أي: أشدّ سفالةً، وأضيف إلى سافلين، أي: الموصوفين بالسفالة؛ فالمراد: أسفل سافلين في الاعتقاد بخالفه؛ بقرينة قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، والسافلون: هم سفلة الاعتقاد، والإشراك أسفل الاعتقاد، فيكون ﴿أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ مفعولاً ثانياً لـ ﴿رَدَدْنَاهُ﴾؛ لأنه

أصحاب الفجور
سافلون وأسفل
منهم المشركون

(1) الهرقي، حقائق الروح والزيجان: 141/32.

أَجْرِي مُجَرَّى أَخَوَاتٍ صَارَ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ الْإِنْسَانَ أَخَذَ يُعَيِّرُ مَا قُطِرَ عَلَيْهِ مِنَ التَّقْوِيمِ، وَهُوَ الْإِيمَانُ بِإِلَهِ وَاحِدٍ وَمَا يَقْتَضِيهِ ذَلِكَ مِنْ تَقْوَاهُ وَمُرَاقَبَتِهِ، فَصَارَ «أَسْفَلَ سَافِلِينَ»⁽¹⁾، لَكِنَّ الْأَنْسَبَ بِالتَّوْزِيعِ تَفْسِيرُ (السَّافِلِينَ) بِأَهْلِ الْمَعَاصِي وَالْفُجُورِ، وَأَمَّا الْأَسْفَلُ مِنْهُمْ فَهُمْ أَهْلُ الشُّرْكِ وَالْكُفْرِ وَالنِّفَاقِ.

تَعَدُّدُ الْإِحْتِمَالَاتِ الْإِعْرَابِيَّةِ لِلْفِطْ «أَسْفَلَ»:

أَوْقَعَ النَّظْمُ الْقُرْآنِيُّ لَفْظَ «أَسْفَلَ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ» مَوْقِعَ النَّصْبِ مِنَ الْفِعْلِ «رَدَدْنَاهُ»؛ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ ثَانٍ مِنْ لَفْظِ «رَدَدْنَاهُ»؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ بِمَعْنَى (صَيْرِنَاهُ) الَّذِي يَنْصِبُ مَفْعُولِينَ، وَيَكُونُ مَاصِدَقُ النَّعْتِ الْكَافِرِينَ الَّذِينَ هُمْ أَحْسَنُ الْأَخْسَاءِ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ فِيهِ ظَرْفُ مَكَانٍ مِنَ الْفِعْلِ «رَدَدْنَاهُ»، بِمَعْنَى: وَضَعْنَاهُ فِي الْمَكَانِ الَّذِي هُوَ أَسْفَلُ سَافِلِينَ، وَهَذَا الْوَجْهَ مَحْوُولٌ مِنْ إِعْرَابِ «أَسْفَلَ» صِفَةً لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: (رَدَدْنَاهُ فِي مَكَانٍ أَسْفَلَ)، ثُمَّ حُذِفَ الْمَوْصُوفُ فَانْتَصَبَ بِنَزْعِ الْخَافِضِ عَلَى أَنَّهُ نَائِبٌ عَنِ الظَّرْفِ، فَيَكُونُ مَاصِدَقُ النَّعْتِ عَلَى هَذَا (أَهْلَ الدَّرَكَاتِ)، أَوْ حَالٌ مِنَ الْمَفْعُولِ، وَرَجَّحَهُ أَبُو السَّعُودِ عَلَى كَوْنِهِ صِفَةً لِمَكَانٍ مَحْذُوفٍ⁽²⁾.

وَلَعَلَّ الْأَسْتَظْهَارَ لَهُ بِسَبَبِ أَنْ اتَّصَافَ الدَّخْلُ إِلَى النَّارِ بِأَنَّهُ أَسْفَلُ السَّافِلِينَ أَعَمُّ تَصْوِيرًا مِنْ تَوْصِيفِ أَهْلِ النَّارِ أَوْ دَرَكَاتِ النَّارِ بِأَنَّهَا أَسْفَلُ سَافِلِينَ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِنَزْعِ الْخَافِضِ، قَالَ الْخَفَاجِيُّ: "صِفَةٌ لـ (مَكَانٍ)، وَالرَّدُّ بِمَعْنَاهُ الْمَعْرُوفُ"⁽³⁾، أَي: وَضَعْنَاهُ فِي أَسْفَلِ سَافِلِينَ.

ثِرَاءُ الدَّلَالَاتِ
بِتَنْوُوعِ إِعْرَابِ
الْكَلِمَاتِ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 427 / 30.

(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 176 / 9.

(3) الخفاجي، عناية القاضى: 376 / 8.

دلالة ﴿أَسْفَلَ﴾ بين الاستعارة والحقيقة:

أُثِرَ فهِم
العلاقات في
توضيح حقيقة
المكونات

يحتمل لفظ ﴿أَسْفَلَ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ أَنْ يكون مجازاً استعارياً للخسّة والحقارة والدنائة؛ إذ شبه الخسّة والحقارة المعنويتين بـ (السّفالة) مكاناً؛ لتبشيع تلك الخسّة وأثرها عند الله تعالى وفي المجتمع المؤمن الصّالح؛ قال ابن عاشور: "وَحَقِيقَةُ السَّفَالَةِ: انْخِصَاضُ الْمَكَانِ، وَتَطْلُقُ مَجَازًا شَائِعًا عَلَى الْخِسَّةِ وَالْحَقَارَةِ فِي النَّفْسِ"⁽¹⁾، لكنّ ذلك مبني على أنّ الرّدَّ ﴿أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ بمعنى الجعل والصّيرورة، وأنّ الإسناد مجازي، وأنّ ﴿أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ منصوب على المفعوليّة الثّانية؛ إذ يعتمد الإنسان إلى التّحوّل من أحسن تقويم إلى أسفل سافلين، فيُغيّر فطرته ولا يستعمل عقله، ويحتمل أنّ يكون ﴿أَسْفَلَ﴾ حقيقة لغويّة؛ بأنّ يكون الرّد فعل الله تعالى بالمعاقبة له ووضعه في مكان أسفل سافلين وهي جهنّم؛ لأنّها طبقات ودركات، قال الهرري: "إِنْ فَسَّرَ بِالرَّدِّ إِلَى جَهَنَّمَ، فَهُوَ سَفْلٌ حَقِيقِيٌّ"⁽²⁾، فيكون ﴿أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ منصوباً على الظرفيّة أو نزع الخافض.

دلالة الطّباق بين ﴿أَحْسَنَ﴾ و﴿أَسْفَلَ﴾:

الإيمان بالله
حُسن والكفر به
سُفْل

عبّر النّظم الكريم بلفظ ﴿أَسْفَلَ﴾ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ بعد أنّ أخبر تعالى بأنّه خلق الإنسان ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾، فيكون بين ﴿أَحْسَنَ﴾ و﴿أَسْفَلَ﴾ وما يقتضيه طباق خفي؛ وذلك لغرض بيان أثر الإيمان والعمل الصّالح المتمثّل بإبقاء فطرته وتشغيل قواه الإدراكيّة تشغيلاً حسناً؛ ليكون في ﴿أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾، وأثر الكفر والفجور في التّردّي إلى ﴿أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾⁽³⁾.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 427/30.

(2) الهرري، حدائق الرّوح والزّيجان: 137/32.

(3) الهرري، حدائق الرّوح والزّيجان: 141/32.

دلالة الاحتباك في ﴿أَحْسَنَ﴾ و﴿أَسْفَلَ﴾:

عبر النظم الكريم بأسلوب (الاحتباك) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾، بعد أن أخبر تعالى أنه خلق الإنسان ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾؛ إذ عبر بلفظ ﴿أَحْسَنَ﴾ الدالّ لزومًا على العلو؛ إذ كون الإنسان في أحسن تقويم يدلّ على علو بالفطرة الصافية والعقل السديد والإدراك الرشيد لما حوله، فيكون النظم قد ذكر الأفضلية وحذف لازمها وهي (العلوية)، في حين ذكر في ردّ الإنسان أسفل سافلين بلفظ ﴿أَسْفَلَ﴾ وحذف (القبح) الذي يستلزمه؛ إذ الشرك قبح والفجور تشويه للنفس والبدن، وبذلك حذف النظم (العلو) في الأول بدلالة الثاني، وحذف (القبح) في الثاني بدلالة الأول، ممّا يرجّح إرادة (التقويم) بالعلو المعنوي، وإرادة (التسفل) المعنوي الدالّ على الخسة والحقارة.

الحسنُ علوٌ
وارتفاع،
والسفل قبحٌ
وضياع

دلالة الإضافة في ﴿أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾:

أضاف النظم الكريم لفظ اسم التفضيل ﴿أَسْفَلَ﴾ إلى ﴿سَافِلِينَ﴾ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾؛ للدلالة على التخصيص للمُبهم تخصيصًا يفيد المبالغة في السفالة، حتّى أنّه في أدنى درجاتها ومنازلها، فهو أسفل من كلّ متّصفٍ بالسفالة والخسة، والغرض من الإضافة التحذير من الشرك والفجور الموصّلين بأصحابهما إلى السفالة والدناءة، فيخرجون من ﴿أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ ليدخلوا في حقل السافلين.

الخروج من
صنف الأعلين
للدخول في
صنف أسفل
سافلين

دلالة التعبير بلفظ ﴿سَافِلِينَ﴾ مادةً وصيغةً:

اختلف المفسّرون في ماصدق مادة ﴿سَافِلِينَ﴾ من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾؛ فذهب الجمهور منهم إلى أنّ المراد بهم المردودون إلى أرذل العمر بعد أن كانوا في أحسن قوامٍ أو أنّ

تحويل الفطرة
الصافية سفالةً
مستمرةً دائمةً

الشَّبَاب⁽¹⁾، واعتمده الطَّبْرِيُّ وقَوَاه⁽²⁾، لكنَّه لا يتلاءم مع الغرض من القسم أَوَّلُ السُّورَةِ بِأَمَّاكِنِ الشَّرَائِعِ وَحِكْمَةِ إِنْزَالِهَا، وَلَا يَنْسَجِمُ مَعَ خَلْقِ الْإِنْسَانِ لِيُؤْمِنَ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ بَعْدَ أَنْ يَنْتَفِعَ بِتَقْوِيمِهِ وَعَقْلِهِ وَفِطْرَتِهِ، وَلَا يَتَوَافَقُ مَعَ الْإِسْتِثْنَاءِ لِلْمُؤْمِنِينَ مَعَ أَنَّهُمْ يُصَابُونَ بِالْهَرَمِ وَالْعَجْزِ وَالرَّدِّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمَرِ⁽³⁾، لَذَا فَإِنَّ الرَّاجِحَ الَّذِي تَصَدَّقُ عَلَيْهِ مَادَّةُ ﴿سَفِيلِينَ﴾ هُمْ أَوْلَئِكَ الْكَافِرُونَ وَالْمَشْرُكُونَ الَّذِينَ يَؤُولُونَ إِلَى تِلْكَ السَّفَالَةِ وَالذَّنَاءِ، بَعْدَ أَنْ كَانُوا فِي أَحْسَنِ قُوَى إِدْرَاكِيَّةٍ وَفِطْرَةٍ نَقِيَّةٍ، إِلَى أَضَلِّ مِنَ الْأَنْعَامِ سَبِيلًا، أَوْ الْمَعَاقِبُونَ فِي طَبَقَاتِ النَّارِ، وَاللَّفْظُ بِصِيغَتِهِ دَالٌّ عَلَى الْإِتِّصَافِ بِالسَّفَالَةِ عَلَى سَبِيلِ الثَّبُوتِ، حَتَّى صَارَ شَعَارًا لَهُمْ وَمِزْيَةً يُعْرِفُونَ بِهَا.

دلالة الجمع في ﴿سَفِيلِينَ﴾:

استدلَّ الفَرَاءُ عَلَى إِرَادَةِ الْإِسْتِغْرَاقِ بِإِضَافَةِ ﴿أَسْفَلَ سَفِيلِينَ﴾؛ فَقَالَ: "وَلَوْ كَانَتْ (أَسْفَلَ سَافِلٍ) لَكَانَ صَوَابًا؛ لِأَنَّ لَفْظَ ﴿الْإِنْسَانَ﴾ وَاحِدٌ؛ فَقِيلَ ﴿سَفِيلِينَ﴾ عَلَى الْجَمْعِ؛ لِأَنَّ ﴿الْإِنْسَانَ﴾ فِي مَعْنَى الْجَمْعِ، وَأَنْتَ تَقُولُ: هَذَا أَفْضَلُ قَائِمٍ، وَلَا تَقُولُ: هَذَا أَفْضَلُ قَائِمِينَ؛ لِأَنَّكَ تَضْمِرُ لَوَاحِدٍ، فَإِذَا كَانَ الْوَاحِدُ غَيْرَ مَقْصُودٍ لَهُ رَجَعَ اسْمُهُ بِالتَّوْحِيدِ وَبِالْجَمْعِ"⁽⁴⁾.

دلالة ﴿إِلَّا﴾ بَيْنَ الْإِسْتِثْنَاءِ وَالْمُتَّصِلِ وَالْمُنْقَطِعِ:

اتَّفَقَ الْمُفَسِّرُونَ عَلَى تَحْدِيدِ دَلَالَةِ ﴿إِلَّا﴾ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾، لَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي تَحْدِيدِ نَوْعِهِ عَلَى قَوْلَيْنِ؛ هُمَا:

الأول: استثناءٌ مُتَّصِلٌ مِنْ ضَمِيرِ الْغَيْبَةِ فِي ﴿رَدَدْنَاهُ﴾ الْعَائِدِ إِلَى

لَمَّا كَانَ لَفْظُ
﴿الْإِنْسَانَ﴾ فِي
مَعْنَى الْجَمْعِ،
جَاءَ لَفْظُ
﴿سَفِيلِينَ﴾
بِالْجَمْعِ

الاستثناءُ
والتَّخْصِصُ
دَالٌّ عَلَى التَّمْيِزِ
الْعَزِيزِ

(1) ابن جرير الطبري، جامع البيان: 510 / 24، والزَّمَخْشَرِيُّ، الْكَشَافُ: 4 / 774.

(2) ابن جرير الطبري، جامع البيان: 510 / 24.

(3) أبو السَّعُود، إِرْشَادُ الْعَقْلِ السَّلِيمِ: 176 / 9.

(4) الْوَاحِدِيُّ، التَّفْسِيرُ الْبَسِيطُ: 153 / 24.

عُموم ﴿الْإِنْسَن﴾؛ بناءً على أَنَّ المراد بالردِّ له إلى أسفلٍ سافلين؛
إمَّا صيرنَاهُ أسفلَ المخلوقين قيمةً ومنزلةً، بعدَ أَنْ كَانَ أفضلَهَا نوعاً
وأعلاها مكانةً، ثُمَّ استثنى من العُموم ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾⁽¹⁾، أَوْ أَنَّ
المراد: وضعناه في أسفلِ أهلِ النارِ ثُمَّ استثنى الَّذِينَ آمَنُوا منهم⁽²⁾.

الثاني: استثناءً منقطعٌ دالٌّ على الاستثناءِ بمعنى (لكن)؛ بناءً
على أَنَّ المراد بالردِّ للإنسانِ إلى أسفلٍ سافلين: الهرمُ والعجزُ
وأرذلُ العمر، فاستأنفَ على سبيلِ الاستثناءِ المنقطع، وأخبرَ أَنَّ
الَّذِينَ آمَنُوا لهم أجرٌ غيرُ مَمْنُون، ولا يتأتَّى المتَّصلُ على هذا
المعنى؛ لأنَّ المؤمنينَ يُشاركونَ الأشرارَ في الردِّ إلى الهرمِ والضَّعفِ
وتقوُّسِ الظهرِ والعجزِ، وفائدةُ الاستثناءِ المنقطعِ بيانُ أَنَّ المؤمنينَ
وإنْ شاركوا الكافرينَ في الهرمِ والعجزِ إلاَّ أَنَّ أجرَهُم مستمرٌّ ودائمٌ
على ما كانوا عليه أَيَّامَ الصِّحَّةِ والطَّاقةِ وعدمِ العجزِ⁽³⁾.

والحاصلُ: على كلا الاستثنائينِ الدَّالِّينِ على التَّخصيصِ
والاستثناءِ بيانُ تميُّزِ المؤمنينَ، وعدمِ مُشاركتهم الكافرينَ في الردِّ
إلى أسفلٍ سافلين، بل لَهُم من الله تعالى الأجرُ العظيم⁽⁴⁾.

دلالة الاسم الموصول ﴿الَّذِينَ﴾:

عَبَّرَ النُّظْمُ الكريمُ بالاسمِ الموصولِ ﴿الَّذِينَ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِلَّا
الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾؛ للدَّلالةِ على العمومِ والإبهامِ المحتاجِ إلى الكشفِ عنه
بالصِّلة؛ فيكونُ من قبيلِ الإجمالِ ثُمَّ التَّفصيلِ، وذلك أَكثَرُ تشويقاً
للسَّامعِ ودعوةً لإصغائه.

العمومُ والإبهامُ
داعيةٌ لسماعِ
التَّخصيصِ في
الكلامِ

دلالة جملة الصِّلة الفعلية ﴿ءَامَنُوا﴾:

عَبَّرَ النُّظْمُ الكريمُ عن جملةِ الصِّلةِ بالجملةِ الفعليةِ الماضيةِ

الإيمانُ سرُّ
النَّجاةِ وطريقُ
الهُدَاةِ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30 / 429.

(2) الرَّمْخَشَرِي، الكُشَافُ: 4 / 774، والطَّبَّي، فتوح الغيب: 16 / 507.

(3) الخَفَّاجِي، عناية القاضي: 8 / 376.

(4) مجمع البحوث، التفسير الوسيط: 10 / 1962.

في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾؛ للدلالة على تحقق الإيمان منهم بشكل مقطوع بوقوعه، كما يدل التعبير بها على التعليل لاستثنائهم من الدخول في حكم الإنسان المردود إلى أسفل سافلين؛ بأنهم اتصفوا بالإيمان وتحقق في قلوبهم تحققاً عميقاً؛ إذ تعليق الإخراج لهم على الإيمان دالٌّ على عليته.

نُكْتَةُ الإسنادِ إلى ضمير الجمع الغائب (الواو):

الجماعة المؤمنة
على الخير
متفقة

أسند النظم الكريم فعلي الإيمان والعمل الصالح إلى ضمير جمع الغائب (الواو) في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾؛ للدلالة على صدور الإيمان والعمل الصالح منهم على سبيل الاتفاق والاجتماع، وأنهم مجتمعون على ثواب الإيمان والعمل الصالح، لا يختلفون فيه ولا يفترون عنده.

سر حذف المتعلق بفعل الإيمان:

حذف المتعين
للعلم به
وذكر المتنوع
لتخصيصه

حذف النظم الكريم المتعلق بفعل الإيمان في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾؛ للعلم به من ضمير المتكلم في ﴿خَلَقْنَا﴾ و﴿رَدَدْنَاهُ﴾؛ إذ كلٌّ من ضميري المتكلم يدلان على الذات الجليلة، فيكون متعلق الإيمان هو الإيمان بالخالق القادر على رد الإنسان إلى أسفل سافلين، وإنجاء من آمن منهم به، وإنما حذف متعلق الإيمان وذكر متعلق العمل؛ لأن المصدق به واحدٌ لا يحتاج لتعيين، والأعمال متعددة متنوعة؛ فيكون الحذف للواحد المتعين كلاً حذف، بخلاف المتكرر فإنه يحتاج إلى تقييده وذكره وعلة عمله.

سر التعبير ب(الواو) في ﴿وَعَمِلُوا﴾ والغرض منها:

زينة الإيمان
عدم الكسل،
وجمال التصديق
حس العمل

عبر النظم الكريم ب(الواو) في قوله تعالى: ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾؛ للدلالة بها على العطف بين الجملتين المتناسبتين في الفعلية؛ للربط والاقتران والجمع بين خصلتي الإيمان والعمل الصالح؛ ولما كان العطف يقتضي المغايرة فإن العمل لا يدخل تحت

مفهوم الإيمان الذي هو التصديق القلبي والإذعان والانقياد؛ لكن هؤلاء المُستثنَيْن قد جَمَعُوا بَيْنَ فضيلتي الإيمان والعملِ الصَّالح، ومن ثَمَّ صدَّقَ عليهم وصفُ «أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ»، وانتَفَى عنهم وصفُ «أَسْفَلِ سَفِيلِينَ»، وبِذَا عُرِفَ أَنَّ الَّذِينَ تَحَقَّقَ فِيهِمْ وصفُ «أَسْفَلِ سَفِيلِينَ» هم الكافرون الذين جَمَعُوا بَيْنَ الكُفْرِ والفُجُورِ مَعًا. ورأى ابن عاشور أَنَّ هذا العطفَ للمدح بقوله: "عَطْفُ «وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ» لِلتَّاءِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ إِيْمَانَهُمْ بَاعَثَ لَهُمْ عَلَى الْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَذَلِكَ حَالُ الْمُؤْمِنِينَ حِينَ نُزُولِ السُّورَةِ، فَهَذَا الْعَطْفُ عَطْفُ صِفَةٍ كَاشِفَةٍ»⁽¹⁾.

دلالة التعريف لاسم الفاعل مَجْمُوعًا «الصَّالِحَاتِ»:

عَرَّفَ النَّظْمُ الكريم اسمَ الفاعلِ المَجْمُوعِ بـ (أل) في قوله تعالى: «وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ»؛ للدلالة على الجنسِ الصَّادِقِ بأيِّ عملٍ يُعَدُّ صَالِحًا أَيًّا كَانَ حَجْمُهُ وَنَوْعُهُ؛ لِأَنَّ شَأْنَ الْمُؤْمِنِينَ مَسَارِعَتُهُمْ إِلَى الْاِكْتِسَابِ بِالْإِقْدَامِ عَلَى أَيِّ عَمَلٍ يَكُونُ نَافِعًا وَمُفِيدًا، كَمَا أَنَّ التَّعْبِيرَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ مَجْمُوعًا دَالٌّ عَلَى تِلْكَ الْكَثْرَةِ الْاِسْتِغْرَاقِيَّةِ الْمُتَحَقِّقَةِ بِأَيِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ الصَّالِحَاتِ، وَفِي التَّعْبِيرِ إِيْمَاءٌ إِلَى عِلَّةِ عَمَلِهِمْ لِتِلْكَ الْأَعْمَالِ، وَهِيَ اتِّصَافُهَا بِالصَّالِحَاتِ، فَيَكُونُ «الصَّالِحَاتِ» نَعْتًا لِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: (وعملوا الأعمال الصَّالِحَاتِ)، أَي: لَصَلَاحِهَا وَعَدَمِ فُسَادِهَا وَإِنْ كَانَتْ ثَقِيلَةً عَلَى الطَّبْعِ صَعْبَةً عِنْدَ الْاِكْتِسَابِ.

نُكْتَةُ التَّعْبِيرِ بِ(الاحتباك) فِي الْآيَتَيْنِ:

عَبَّرَ النَّظْمُ الكريم بِأَسْلُوبِ (الاحتباك) الْاِيجَازِيِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَفِيلِينَ ﴿٥﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ»؛ فَقَدْ ذَكَرَ الرَّدَّ إِلَى «أَسْفَلَ سَفِيلِينَ» وَحَذَفَ السَّبَبَ، وَهُوَ الْكُفْرُ وَعَمَلُ السَّيِّئَاتِ، الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ»، وَذَكَرَ الْإِيْمَانَ وَالْعَمَلَ الصَّالِحَ وَحَذَفَ إِبْقَاءَهُمْ

الْفَلَاحُ فِي عَمَلِ
الصَّالِحِ

الْثَّرْهِيْبُ مِنْ
مَالِ الْكَافِرِينَ
وَالْتَّرَغِيْبُ بِمَسَارِ
الْمُؤْمِنِينَ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 429 / 30.

على أحسن تقويم، الذي دلّ عليه قوله: ﴿رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾⁽¹⁾؛ وذلك لأن الغرض في شأن الكافرين بيان مآلهم وعاقبة أعمالهم، والغرض في شأن المؤمنين بيان سرّ نجاتهم وفلاحهم؛ فيحصل للكافرين التخويف والتهديد، وللمؤمنين الحُصُّ والترغيب في الاستمرار على نهجهم المستقيم.

تُكْتَةُ التَّعْبِيرِ بِ(الفاءِ) فِي ﴿فَلَهُمْ﴾:

التفريع على
الاستثناء بآيات
الأجر لهم بلا
انتفاء

عبر النظم الكريم بـ(الفاء) العاطفة الدالة على التعقيب بلا فصل في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ﴾؛ للدلالة على التفريع والتعقيب على المزية المُستفادَةِ من الاستثناء؛ إذ دلّ الاستثناء على عدم دخول المؤمنين العاملين للصالحات في المردودين أسفل سافلين، ثم زادهم فضيلةً أخرى متصلةً بفضيلة الاستثناء، وهي حوزهم لأجر غير مَمْنُونٍ، قال ابن عاشور: "وَفُرِعَ على مَعْنَى الاستثناء - وَهُوَ أَنَّهُمْ لَيْسُوا بِمَمْنُونٍ يَرُدُّ أَسْفَلَ سَافِلِينَ - الإخبار بأنَّ لَهُمْ أَجْرًا عَظِيمًا؛ لِأَنَّ الاستثناء أفاد أنهم لَيْسُوا بِأَسْفَلَ سَافِلِينَ؛ فأريد زيادةَ البيان لفضلهم"⁽²⁾، في حين رأى الهرري أنها رابطة، على أنَّ الرَّدَّ إلى ﴿أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ أي: أرذل العمر، وتعليلية على أنَّ الرَّدَّ إلى ذلك بالكون من أهل النار، فقال: "والفاء في قوله: ﴿فَلَهُمْ أَجْرٌ﴾ في دار الكرامة؛ لأنها المحلُّ له؛ رابطة على القول الأول؛ لتضمّن الموصول معنى الشرط، وتعليلية على القول الثاني؛ أي: لا يُغَيَّرُ صَوْرَهُمْ في النار؛ لأنَّهم مُثابَوْنَ في الجنة"⁽³⁾، ويمكن القول بأنَّ الاستثناء إنَّ كان مُنْقَطِعًا والكلام على الاستئناف فالجملة مبيّنة لحال المؤمنين وما أعدّه الله لهم من الأجر العظيم، وإنَّ كان

(1) البقاعي، نظم الدرر: 22 / 146.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30 / 429.

(3) الهرري، حقائق الروح والزيجان: 32 / 135.

الاستثناء متصلاً، فهي مؤكدة ومقررة لدلالة الاستثناء المفيد عدم رد المؤمنين إلى النار بزيادة الأجر فوق ذلك⁽¹⁾.

نكتة تقديم الجار والمجرور (لهم):

قدّم النظم الكريم الجار والمجرور المتعلق بالخبر المحذوف في قوله تعالى: ﴿فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾؛ للدلالة على الاختصاص والانحصار؛ وهو من حصر الأجر بهم دون من سواهم؛ وليتأتى تنكير الأجر حتى يأتي الوصف مخصصاً والتنكير معظماً، وإنما انحصر الأجر بهم لملازمتهم الإيمان والعمل الصالح، وضمهم العمل إلى التصديق القلبي الجازم.

انحصار الأجور
بمن تمسك
بالإيمان
والعمل للبرور

دلالة التنكير في ﴿أَجْرٌ﴾:

عبّر النظم الكريم بـ (الأجر) مُنْكَرًا في قوله تعالى: ﴿فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾؛ للدلالة على التعظيم والتفخيم والتكثير⁽²⁾ من ذلك الأجر الذي نالوه فضلاً ورحمةً، وملازمة للإيمان والعمل الصالح، واصطباراً على ذلك، فالملاحظ في التنكير التكثير.

تعظيم الأجور
بالجزاء للوفور

سر النعت بلفظ ﴿غَيْرُ﴾:

نعت النظم الكريم (الأجر) بأنه ﴿غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾؛ للدلالة على نوعية ذلك الأجر وبيان مغاييرته لسائر الأجور الدنيوية؛ إذ (الأجر) مقول بالتشكيك، وتختلف أفراده بالكثرة والنوع؛ فهو من حيث الكم كثير، ونوعه إلى كثرته بالتنكير، ومن حيث النوع مختلف عن سائر الأجور في كيفه؛ فأراد بيان مغاييرته النوعية بالنعت.

الأجر الأخرقي
مغاير للأجر
الدنيوي

نكتة الإضافة في ﴿غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾:

أضاف النظم الكريم لفظ ﴿غَيْرُ﴾ إلى ﴿مَمْنُونٍ﴾ في قوله تعالى:

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 9/ 176.

(2) البقاعي، نظم الدرر: 22/ 146.

المُغَايِرَةُ الْكَامِلَةُ
بَيْنَ أَجُورِ الدُّنْيَا
وَأَجُورِ الْآخِرَةِ

﴿فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾؛ للدلالة على التَّخْصِصِ لتلك المُغَايِرَةِ؛ إذِ
المُغَايِرَةُ مَقُولَةٌ بِالتَّشْكِكِ؛ فَتَحْتَمِلُ الْمُغَايِرَةُ التَّامَّةَ وَالْمُغَايِرَةَ النَّاقِصَةَ؛
فَأَشَارَ بِالإِضَافَةِ إِلَى أَنَّهَا مُغَايِرَةٌ تَامَّةٌ، بَيَّانٌ أَنَّ الْأَجْرَ يَرْتَبِطُ
غَالِبًا بِالْمَنْ وَالْإِيذَاءِ، أَوْ بِالانْقِطَاعِ وَعَدَمِ الاستمرار، فَأَرَادَ النَّظْمُ
دَفْعَ هَذَيْنِ الْمَعْنَيَيْنِ الْمُلَازِمَيْنِ لِلْأَجُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ؛ لِبَيَّانٍ أَنَّ الْمُغَايِرَةَ
فِي هَذَيْنِ الْوَصْفَيْنِ الثَّابِتَيْنِ دَوَامًا دَالٌّ عَلَى الْمُغَايِرَةِ فِيمَا عَادَهُمَا،
وَبِذَلِكَ تَنْتُجُ دَلَالَةُ الْمُغَايِرَةِ التَّامَّةِ مِنْ خِلَالِ نَفْيِ هَذَيْنِ الْمَفْهُومَيْنِ
الْمُلَازِمَيْنِ، وَاخْتِلَافُ اللَّوَاظِمِ دَلِيلٌ عَلَى اخْتِلَافِ الْمَلْزُومَاتِ.

سِرُّ التَّعْبِيرِ بِاسْمِ الْمَفْعُولِ ﴿مَمْنُونٍ﴾ مَادَّةٌ وَصِغَةٌ:

لِذَّةِ الْعَطَاءِ
بِعَدَمِ الْمَنْ
وَالانْقِضَاءِ

عَبَّرَ النَّظْمُ الْكَرِيمُ بِصِغَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ ﴿مَمْنُونٍ﴾ فِي قَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾؛ لِلدَّلَالَةِ بِصِغَتِهِ عَلَى عَدَمِ وَقُوعِ
مَدْلُولِهِ عَلَى الْمُتَعَرِّضِ لَتِلْكَ الْأَجُورِ وَذَلِكَ الْعَطَاءِ، وَبِمَادَّتِهِ عَلَى أَحَدِ
الْمَعْنَيْنِ الدَّالِّ عَلَيْهِمَا بِالِاشْتِرَاكِ اللَّفْظِيِّ؛ أَحَدُهُمَا - وَهُوَ الْمُتَبَادِرُ
إِلَى الْأَذْهَانِ - عَدَمُ الْمَنْ وَالْأَذَى؛ إِذِ الْغَالِبُ أَنَّ يُرَافِقُ الْعَطَاءَ الْمَنْ
وَالْأَذَى. وَثَانِيهِمَا: عَدَمُ الْانْقِطَاعِ، وَذَلِكَ بِاسْتِمْرَارِ الْأَجُورِ وَدَوَامِهَا؛
إِذْ عَطَاءُ اللَّهِ تَعَالَى بَاقٍ لَا يَنْفَدُ، قَالَ ابْنُ عَاشُورٍ: "وَالْمَمْنُونُ: الَّذِي
يُؤْمَنُ عَلَى الْمَاجُورِ بِهِ، أَيُّ: لَهُمْ أَجْرٌ لَا يَشُوبُهُ كَدَرٌ، وَلَا كَدَرَ أَنْ يُؤْمَنَ
عَلَى الَّذِي يُعْطَاهُ بِقَوْلٍ هَذَا أَجْرُكَ، أَوْ هَذَا عَطَاؤُكَ، فَالْمَمْنُونُ مَفْعُولٌ
(مَنْ عَلَيْهِ)، وَيجوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا مَنْ (مَنْ الْحَبْلُ)، إِذَا قَطَعَهُ فَهُوَ
مَمْنُونٌ، أَيُّ: مَقْطُوعٌ أَوْ مَوْشِكٌ عَلَى التَّقْطِيعِ"⁽¹⁾.

دَلَالَةُ التَّنْكِيرِ فِي لَفْظِ ﴿مَمْنُونٍ﴾:

الْعَطَاءُ الْإِلَهِيُّ
الْجَلِيلُ لَا
يُمَارِجُهُ شَيْءٌ مِنَ
الْمَنْ وَالانْقِطَاعِ
الْقَلِيلِ

نَكَرَ النَّظْمُ الْكَرِيمُ لَفْظَ ﴿مَمْنُونٍ﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿غَيْرُ
مَمْنُونٍ﴾؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّخْفِيفِ؛ أَيُّ: لَا يُرَافِقُ ذَلِكَ الْعَطَاءُ وَتِلْكَ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30/ 430، ويُنظر: الواحدي، التفسير البسيط: 24/ 158، والبقاعي،
نظم الدرر: 22/ 146.

الأجور أي شيء ولو قليلاً من المَن والأذى، أو أدنى درجات الانقطاع وعدم الاستمرار له.

نُكْتَةُ حَذْفِ الْمُتَعَلِّقِ بِاسْمِ الْمَفْعُولِ «مَمْنُونٍ»:

حذف النظم الكريم المتعلق باسم المفعول «مَمْنُونٍ» في قوله تعالى: «فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ»؛ والتقدير: (غير ممنونٍ به عليهم)؛ إنَّ كَانَ مِنَ الْمَنِّ، أوِ التَّقْدِيرِ (غيرُ ممنونٍ عنهم) إنَّ كَانَ بِمَعْنَى الانْقِطَاعِ، وَالسَّرُّ فِي الْحَذْفِ حَتَّى يَبْقَى «مَمْنُونٍ» مُحْتَمِلًا لِكُلِّ مِنَ الْمَعْنَيْنِ مِنْ دُونِ قِطْعِ بِالتَّنْصِصِ عَلَى أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّ وَجُودَهُمَا مَعًا يُحَقِّقُ لَذَّةً لَتِلْكَ الْأَجُورِ الْكَثِيرَةِ، وَبِذَلِكَ يَتَكَامَلُ الْأَجْرُ كَمَا بَكَثَرَتْهُ، وَنَوْعًا بِلَذَّتِهِ وَعَدَمِ وَجُودِ الْمُنْغَصَاتِ فِيهِ.

نُكْتَةُ التَّعْبِيرِ بِ(الفاء) فِي «فَمَا»:

عبر النظم الكريم بـ (الفاء) في قوله تعالى: «فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِالْأَيْنِ»؛ للدلالة بها على التفريع عن البيان الذي قبلها⁽¹⁾ والتسبب عقيبهُ بلا مُهْلَةٍ؛ إِذِ الْقُدْرَةُ عَلَى الْخَلْقِ مَعَ الرَّدِّ إِلَى أَسْفَلَ سَافِلِينَ وَتَجْبِيَةِ الْمُؤْمِنِينَ يَتَسَبَّبُ عَنْهُ، وَيَتَفَرَّغُ بِلَا مُهْلَةٍ إِنْكَارُ السَّبَبِ الدَّافِعِ إِلَى تَكْذِيبِ الْمَخْلُوقِ بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْفَائِزِينَ مِنَ الْخَاسِرِينَ؛ قَالَ ابْنُ عَاشُورَ: "(الفاء) تَفْرِيعٌ عَلَى جَمِيعِ مَا ذُكِرَ مِنْ تَقْوِيمِ خَلْقِ الْإِنْسَانِ ثُمَّ رَدُّهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ (الفاء) مِنَ الْكَلَامِ مُسَبَّبٌ عَنِ الْبَيَانِ الَّذِي قَبْلَ (الفاء)، أَي: فَقَدْ بَانَ لَكَ أَنَّ غَيْرَ الَّذِينَ آمَنُوا هُمُ الَّذِينَ رُدُّوا إِلَى أَسْفَلَ سَافِلِينَ، فَمَنْ يُكَذِّبُ مِنْهُمْ بِالْأَيْنِ الْحَقِّ بَعْدَ هَذَا الْبَيَانِ"⁽²⁾، لَكِنْ فِي تَعْبِيرِهِ حَزَازَةً؛ لِجَعْلِهِ (مَا) بِمَعْنَى (مَنْ)؛ لِتَجْوِيزِهِ كَوْنُ (مَا) مُوَصُولَةً بِمَعْنَى (مَنْ)، أَوْ أَنَّ مَا بَعْدَ (الفاء) تَسَبَّبَ عَنْ إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى تَمَامِ الْقُدْرَةِ أَنْ يَقَالَ لَكَ ذَلِكَ؛ تَصَدِيقًا لَكَ فِيمَا أَخْبَرْتُ⁽³⁾.

استعمال
المشترك في
معنيتين يُحَقِّقُ
الثراء في دلالاتيه

بعد التفصيل
والبيان تنتفي
أسباب التَّكْذِيبِ
والكُفْرَانِ

(1) الخفاجي، عناية القاضى: 377 / 8.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 430 / 30.

(3) البقاعي، نظم الدرر: 148 / 22.

سر الاختلاف في حقيقة (ما) في ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ﴾:

الدلالة
للمجازية بإخراج
الاستفهام أو
الجملة الخبرية

عبر النظم الكريم بـ (ما) في قوله تعالى: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِالدِّينِ﴾؛ للدلالة بها إما على (الاستفهام)؛ أي: (أي سبب يدفع المكذبين إلى التكذيب بعد هذا البيان؟) ⁽¹⁾، أو للدلالة على الموصول المبهم العام، بمعنى (من) الذي هو المكذب، والخطاب متوجه للنبي ﷺ، "وهي في محل مبتدأ، والضمير المستتر في ﴿يُكَذِّبُكَ﴾ عائد إلى (ما) وهو الرابط للصلة بالموصول" ⁽²⁾، والظاهر أن هذا الخبر بناءً على هذا التوجيه مستعمل في الإنكار أو التعجب، فيقترب من الدلالة الاستفهامية، لكن بطريق خروج الخبر لا بطريق خروج الاستفهام عن وضعه.

والتعبير بـ (ما) يجوز أن يكون عدولاً بدلالة الإشارة إلى أن الكذب بموعد يوم الدين بعد كل هذه الأدلة القطعية التي تضمنتها هذه السورة في عداد ما لا يعقل بل دونه ⁽³⁾.

دلالة (ما) الاستفهامية والغرض منها:

التعجب والإنكار
من التكذيب
بصحة الجزاء
والأخبار

عبر النظم الكريم بـ (ما) في قوله تعالى: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِالدِّينِ﴾؛ للدلالة بها على الاستفهام، وأصل استعمال (ما) الاستفهامية أن تكون شارحة لما يقع السؤال عنه؛ والسؤال هنا متوجه إلى السبب الحامل إلى التكذيب، ولما كان الكلام صادراً من الله تعالى الذي لا يخفى عليه شيء؛ فإن الاستفهام خرج عن حقيقته إلى دلالة مجازية، وهي تحتمل معنيين باعتبار من يتوجه له الخطاب، ولذا قال الهرري: "والاستفهام للتقريع والتوبيخ والزام الحجة إن كان الخطاب للإنسان، وللتعجب إن كان الخطاب للرسول ﷺ" ⁽⁴⁾، وتقصيله:

(1) الواحدي، التفسير البسيط: 158 / 24.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 431 / 30.

(3) البقاعي، نظم الدرر: 148 / 22.

(4) الهرري، حقائق الروح والزحان: 135 / 32، والظهري، التفسير للظهري: 299 / 10.

أولاً: الاستفهام الإنكاري التوبيخي: وذلك مبني على الالتفات من الغيبة إلى الخطاب في ﴿يَكْذِبُكَ﴾، أي: ما الذي يكذبك أيها الإنسان بقصد الإنكار والنفي؛ لوجود سبب باعث على صدور التكذيب منه بعد ذلك البيان، أو إقامة الدليل الواضح على صحة وقوع الجزاء⁽¹⁾.

ثانياً: الاستفهام التعجبي: وذلك مبني على أن الخطاب للنبي ﷺ في ﴿يَكْذِبُكَ﴾، والمعنى: "فأي شيء ينسبك إلى الكذب بسبب إخبارك بالجزاء، بعد ظهور هذه الدلائل الناطقة به؟"⁽²⁾.

وتكون (ما) على هذا المعنى استفهامية باقية على حقيقتها أو بمعنى (من)⁽³⁾، أي: الذي ينسب النبي ﷺ بطريق التعجب⁽⁴⁾ إلى الكذب بعد ذلك البيان، أو بعد إقامة الدليل على صحة الحشر والنشر، أو بعد إخبارك بوقوع يوم الدين.

دلالة فعل (التكذيب) مادة وصيغة:

عبر النظم الكريم بالفعل المضارع (يُكذِّبُ) في قوله تعالى: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِالذِّينِ﴾؛ للدلالة بصيغته المضارعية على التجدد الاستمراري للتكذيب الصادر من الإنسان إزاء الشرائع والأديان وعدم الاعتقاد بالحشر والنشر والحساب، وللدلالة بمادته على وصم الأخبار البرهانية والدلائل السماوية والآيات الربانية بمخالفة الواقع، مع أنها أخبار اتفقت الشرائع على تناقلها، كما دل على ذلك القسم بتلك الشرائع التي أجمعت على صدقية الأديان والإخبار بالحشر.

النَّظَرُ فِي أَحْوَالِ
الْإِنْسَانِ تُنَبِّئُ
عَنْ تَكْذِيبِ
بِالْأَدْيَانِ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 430 / 30.

(2) مجمع البحوث، التفسير الوسيط: 1963 / 10.

(3) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 176 / 9.

(4) الطيبي، فتوح الغيب: 508 / 16.

دلالة صيغة التضعيف في (يُكَذِّبُ):

التَّعْدِيَةُ
وَالنَّسْبَةُ مُحَلٌّ
اِسْتِهْجَانٍ
وَمَدْمَةٌ

استعمل النظم الكريم صيغة التضعيف بالحرف المُشَدَّد في قوله تعالى: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدَ بِالِّدِينَ﴾؛ للدلالة إما على التعدية؛ بناءً على إرادة الالتفات في الضمير المخاطب، والتقدير: ما الذي يجعلك أيها الإنسان مُكذِّبًا بالدين؟ فيكون التضعيف دالًّا على الجعل والصيرورة، وإما على النسبة إلى الكذب، من (كذبتُهُ وفسقتُهُ)، أي: نسبته إلى الكذب والفسق، وذلك مبني على جعل الخطاب للنبي ﷺ، والتقدير: لأي شيء تتسبونهُ ﷺ للكذب أو من الذي يتسبك أيها الرسول العظيم إلى الكذب بعد كل هذا البيان منك، والدلائل الحقة التي أتيت بها؟.

مَرَجِعُ ضَمِيرِ الْغَيْبَةِ فِي (يُكَذِّبُ):

لَا سَبَبَ
لِلتَّكْذِيبِ إِلَّا
الْبَهْتَانُ وَالشَّكُّ
الْمُرِيبُ

عبر النظم الكريم عن الفاعل بضمير الغيبة في قوله تعالى: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدَ بِالِّدِينَ﴾؛ للدلالة به إما على الشيء الذي يجعل الإنسان مُكذِّبًا، وذلك مبني على أن (ما) استفهامية بمعنى السبب والشيء، ويكون الضمير عائداً إلى غير العاقل، وإما للدلالة به على المكذب الذي ينسب الرسول الله ﷺ للكذب، فيكون الضمير عائداً على العاقل، ولذا أولوا (ما) بمعنى (من)، أو جعلوها موصولة.

نُكْتَةُ الْاِلْتِفَاتِ مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى الْخِطَابِ فِي (يُكَذِّبُ):

الْخِطَابُ الْمُبَاشِرُ
بِالتَّنْأِيبِ يَدُلُّ
عَلَى مَزِيدٍ
مِنَ التَّقْرِيعِ
وَالرَّهْيبِ

التفت الخطاب القرآني من التعبير بالغيبة إلى ضمير الخطاب في قوله تعالى: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدَ بِالِّدِينَ﴾؛ إذ مقتضى الظاهر أن يقول: (فما يكذِّبُهُ بالدين)⁽¹⁾؛ لأنَّ الكلام مع الإنسان المخلوق في أحسن تقويم والمردود إلى أسفل سافلين، والغرض من الالتفات بالخطاب والمواجهة تحقيق مزيد من الإنكار والتوبيخ والتكذيب؛ إذ الحديث المباشِر مع الموبَّخ يدلُّ على مواجهة صريحة وتقريع

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 430 / 30.

عنيف، لعله يَنْتَبَهُ من غفلته ويرعوي عن غيِّه ويستيقظ من سباته، قال الهرري: "والنَّكْثَةُ في ذلك الالتفات تشديد الإنكار على الإنسان بمُشافهته بالخطاب، كأنه قيل له: فأَيُّ شيءٍ يَضْطَرُّكَ إلى أن تكون كاذبًا بعد هذه الدلائل بسبب تكذيب الجزاء"⁽¹⁾، وأما لو جُعِلَ الخطاب للنبي ﷺ فلا يكون هنالك التفات أصلاً.

تحديد المخاطب بـ(الكاف) في ﴿يُكَذِّبُكَ﴾:

أجاز المفسرون عند تحديد المخاطب بـ(كاف) الخطاب في قوله تعالى: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدَ بِالِّدِينِ﴾ أن يكون عائداً إلى ﴿الْإِنْسَانِ﴾ المخلوق بأحسن تقويم ثم المردود إلى أسفل سافلين، ويكون هنالك التفات من الغيبة إلى الخطاب، وفائدته التقرُّع الشديد.

والمعنى الثاني: أن يكون عائداً إلى النبي ﷺ على معنى: (مَنْ يَنْسِبُكَ إلى التَّكْذِيبِ)، أو: (أَيُّ سببٍ يدفعهم إلى نسبك للكذب)، قال النيسابوري: "واختاره الفراء، وقال: كأنه يقول: فَمَنْ يَقْدِرُ على تكذيبك بالثواب والعقاب بعد ما تبين له من خَلَقْنَا الإنسان على ما وصفناه؟ والخطاب على هذا القول للنبي ﷺ"⁽²⁾، وفائدة خطابه ﷺ بعد التبليغ بيان نراهته في التبليغ، وأن تكذيبهم له مجرد بهتان وضلال مبين، وطمأنة النبي ﷺ الكريم بعدم تقصيره في التبليغ والإخبار عن ربه الكريم؛ إذ ليس بعد تلك التبليغات من سبب يجعلهم ينسبون للكذب والافتراء.

وعلق الطيبي على كون الخطاب للنبي ﷺ بالقول: "وعلى هذا؛ لا يكون في الكلام التفات، وتكون (ما) بمعنى (من)، أي: فَمَنْ يُكَذِّبُكَ أيُّها الرسول الصادق المصدق، بما جئت به من الدين الحق، أو بسبب الدين بعد ظهور هذه الدلائل الدالة على نبوتك؟"⁽³⁾.

دفع القصور عن
النبي المبرور

(1) الهرري، حقائق الروح والريحان: 32 / 142.

(2) الواحدي، التفسير البسيط: 24 / 158.

(3) الطيبي، فتوح الغيب: 16 / 508.

دلالة الظرف المضاف ﴿بَعْدُ﴾:

لا عُذْرَ فِي
التَّكْذِيبِ بَعْدَ
الْبَيَانِ لِلْهَيْبِ

عبر النظم الكريم بالظرف الزماني ﴿بَعْدُ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدَ بِالِّدِينَ﴾؛ للدلالة به على انتفاء أي سبب لصدور التَّكْذِيبِ بَعْدَ زَمَنِ مَجِيءِ الآيَاتِ وَالْبَيِّنَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ؛ إِذِ الظَّرْفُ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ لِحَذْفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَعَ بَقَاءِ نَيْتِهِ مَعْنَى⁽¹⁾، والمحذوف هنا بقرينة السياق هو البيان والإخبار؛ فلا عذر في تكذيب أحدٍ للحق بعد البيان والبلاغ. وقدر البقاعي المضاف إليه بقوله: "أي: بعد مُشاهدة بَعْضِ النَّاسِ عَلَى بَعْضٍ اسْتِعْمَالًا لِحَالِ النَّكْسِ، وَأَعْرَاهُ مِنَ الْجَارِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ مَنْ آمَنَ قَبْلَ الْغَرَاةِ وَاتَّصَلَ إِيمَانُهُ ذَلِكَ بِمَوْتِهِ كَانَ مَمَّنْ لَهُ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ"⁽²⁾؛ لَأَنَّ (مِنْ) لِلابْتِدَاءِ، وَالْخُلُوفُ مِنْهَا يَدُلُّ عَلَى تَحَقُّقِ النِّجَاةِ بِمُجَرَّدِ الْإِيمَانِ فِي أَيِّ وَقْتٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْذُ الْبِدَايَةِ.

دلالة (الباء) في ﴿بِالَّذِينَ﴾ والغرض منها:

الَّذِينَ لِلْمُؤْمِنِينَ
رَحْمَةً،
وَلِلْكَافِرِينَ فِتْنَةً

عبر النظم الكريم بـ (الباء) في قوله تعالى: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدَ بِالِّدِينَ﴾؛ للدلالة بها إما على السَّبَبِيَّةِ: بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ (الَّذِينَ) بِمَعْنَى الشَّرِيعَةِ. قَالَ ابْنُ عَاشُورٍ: "(وَالَّذِينَ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْمِلَّةِ وَالشَّرِيعَةِ، وَعَلَيْهِ تَكُونُ (الْبَاءُ) لِلْسَّبَبِيَّةِ"⁽³⁾ أي: (بسبب إخبارك به وإثباته)⁽⁴⁾، وَيُنَى عَلَى هَذَا الْمَعْنَى فَائِدَةٌ، وَهِيَ أَنَّ "أُسْلُوبَ هَذَا التَّرْكِيبِ مُؤْذِنٌ بِأَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَنْسُبُونَ النَّبِيَّ ﷺ إِلَى الْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَجِيئَهُمْ بِهَذَا الدِّينِ"⁽⁵⁾.

والوجه الثاني: أن تكون الباء للصلة ببناءً على أنه بمعنى الجزاء

(1) الهرري، حقائق الروح والزيجان: 32 / 135.

(2) البقاعي، نظم الدرر: 22 / 148.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30 / 430.

(4) الخفاجي، عناية القاضي: 8 / 377.

(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30 / 430.

والنَّشْرُ⁽¹⁾، و"المعنى: (ما يجعلُكَ مُكْذِبًا بالدين) على أَنَّ (الباءَ) صلتهُ، و(الدينُ) بمعناه، وهو من بابِ الإلهابِ والتَّعْرِيضِ بالمُكْذِبِينَ، والمعنى: أَنَّهُ لَا يُكْذِبُكَ شَيْءٌ ما بعدَ هذا البيانِ بالدينِ؛ إِلَّا هَؤُلَاءِ الَّذِينَ لَا يُبَالُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَلَا يَرْفَعُونَ لَهَا رَأْسًا"⁽²⁾. وأجازَ الخفاجي أَن تكونَ (الباءُ) بمعنى (في) أيضًا، أي: (يُكْذِبُكَ في إخبارِكَ بالدينِ)⁽³⁾.

وهذه التَّفْرِقَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَنَّ (ما) بمعنى (مَنْ)، وَأَنَّ التَّكْذِيبَ لِلنَّسَبَةِ، وَأَنَّ الْخِطَابَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَأَمَّا لَوْ أَبْقَيْنَاهَا عَلَى حَقِيقَتِهَا، وَأَنَّ الْمَخَاطَبَ هُوَ الْإِنْسَانُ التَّفَاتًا فَتَكُونُ لِلصَّلَةِ، وَالتَّقْدِيرِ: (أَيُّ سَبَبٍ يَدْفَعُكَ أَيُّهَا الْإِنْسَانُ لِلتَّكْذِيبِ بِالدينِ)، وكذا لو كانَ (الدينُ) بمعنى الجزاء، وَالتَّقْدِيرِ: (أَيُّ سَبَبٍ يَدْفَعُكَ لِلتَّكْذِيبِ بِالْآخِرَةِ وَالْحَشْرِ وَالنَّشْرِ). وهذا المعنى هو الأرجحُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ لِأَنَّ الاسْتِفْهَامَ التَّوْبِيخِيَّ عَنِ السَّبَبِ الَّذِي جَعَلَ الْمُكْذِبَ يُكْذِبُ بِالدينِ.

دلالة التعريف ب(أل) في (الدين):

عَرَّفَ النَّظْمُ الْكَرِيمُ لَفْظَ (الدين) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدَ بِالدِّينِ﴾؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْجِنْسِ وَالْحَقِيقَةِ الصَّادِقَةِ بِمَعُونَةِ الْمَقَامِ بدينِ الإسلام؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالدينِ الشَّرِيعَةُ وَالْمِلَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ، وَيَكُونُ تَعْرِيفُهَا دَالًّا عَلَى الْمَدْحِ لَهَا بِأَنَّهَا الدين، وَكَأَنَّ مَا عَداهَا لَيْسَ بدينٍ أَصْلًا، أَوْ عَلَى الْعَهْدِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالدينِ يَوْمُ الْجَزَاءِ، وَيَتَرَجَّحُ لَدَيْنَا أَنَّ الْمُرَادَ بِالدينِ الْمِلَّةُ وَالشَّرِيعَةُ بِقَرِينَةِ الْقَسَمِ بِأَمْكَنَةِ نَزُولِ الشَّرَائِعِ أَوَّلَ السُّورَةِ.

نُكْتَةُ الْفَصْلِ فِي ﴿أَلَيْسَ﴾:

فَصَلَ النَّظْمُ الْكَرِيمُ جَمَلَةً قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ

شَرِيعَةُ الْإِسْلَامِ
نُورٌ لِلْأَنَامِ

الاستمراء
بالتكذيب بعد
البيان تجاسر
على حكمة الملك
الديان

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30 / 430.

(2) الخفاجي، عناية القاضي: 8 / 377.

(3) الخفاجي، عناية القاضي: 8 / 377.

الْحَكِيمِينَ ﴿عَمَّا قَبْلَهَا﴾؛ لكونها مقررة للاستفهام الإنكاري السابق؛ قال أبو السعود: "أي: أليس الذي فعل ما ذُكر بأحكم الحاكمين صنعا وتدييرا؟ حتى يتوهم عدم الإعادة والجزاء، وحيث استحال عدم كونه أحكم الحاكمين تعين الإعادة والجزاء؛ فالجملة تقرير لما قبلها"⁽¹⁾؛ أو مُستأنفة استئنافا بيانيا، قال المظهري: "أو هي في مقام التعليل بقوله تعالى: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ﴾ لا ينبغي لك أيها الإنسان التكذيب؛ قال: الله أحكم الحاكمين عليك بالعذاب"⁽²⁾ ورأى ابن عاشور أنها: "مُستأنفة للتهديد والوعيد"⁽³⁾، أو: "الجملة لتسليية النبي على تكذيب الكفار إياه مكابرة وعنادا، أو وعيد للكفار، والمعنى: أليس الله بأقضى القاضين؛ فهو يحكم بينك وبين من كذبك"⁽⁴⁾.

دلالة الاستفهام (ب) (الهمزة) في ﴿أَلَيْسَ﴾:

استعمل النظم الكريم (الهمزة) في قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَكِيمِينَ﴾؛ للدلالة على الاستفهام التقريري؛ قال المظهري: "﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَكِيمِينَ﴾ استفهام إنكاري للنفي، ونفي النفي إثبات؛ فهو تحقيق وتقرير لما سبق، والمعنى: أليس الذي فعل ذلك من الخلق والرد بأحكم الحاكمين صنعا وتدييرا، ومن كان كذلك كان قادرا على الإعادة والجزاء"⁽⁵⁾.

دلالة النفي بـ (ليس) والغرض منها:

عبّر النظم الكريم بالفعل الماضي الجامد (ليس) في قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَكِيمِينَ﴾؛ للدلالة على النفي الواقع في حيز الإنكار؛ فيتولد الإثبات لجملة (الله أحكم الحاكمين)،

التقرير والإنكار
لمن يشكك
بحكمة الواحد
القهار

الحكمة
والقضاء ثابتان
لله بلا انتهاء

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 176 / 9.

(2) المظهري، التفسير للمظهري: 299 / 10.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 430 / 30.

(4) المظهري، التفسير للمظهري: 299 / 10.

(5) المظهري، التفسير للمظهري: 299 / 10.

والغرض من النفي بـ (ليس) الدلالة على انتفاء الخبر عن الاسم في الحال والاستقبال، فيُفيدُ ثبوت الحكم على سبيل الاستمرار والدوام، فيكون موازياً للتكذيب بالدين الصادر منهم على سبيل التجدد والاستمرار؛ إذ لزوم التكذيب واستمراريته يُرافقه تقرير لاستمرار أحكميته ودوامها.

سرّ الالتفات في التعبير باسم ﴿الله﴾ بدل ضمير المتكلم:

التفت النظم الكريم عند التعبير بلفظ الجلالة بدل الضمير المتكلم في قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ﴾؛ إذ الظاهر أن يقال: (ألسنا أحكم الحاكمين) كما عبّر في قوله: ﴿خَلَقْنَا﴾، وقوله: ﴿رَدَدْنَاهُ﴾، والسرّ في ذلك: إرادة التعليل لكونه أحكم الحاكمين؛ إذ التعبير بلفظ الجلالة الدالّ على أنه الذات الواجب الوجود المستجمع لجميع صفات الكمال يُثبت الأحكامية له تعالى؛ فيكون من تعليق الحكم باللفظ المنزّل منزلة المشتقّ الدالّ على التعليل، فهو من قبيل الدعوى المصحوبة بعليتها وبرهانها.

دلالة (الباء) في ﴿بِأَحْكَمَ﴾ والغرض منها:

عبّر النظم الكريم بلفظ (الباء) في حيز الجملة المنفية بـ (ليس) في قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ﴾؛ للدلالة على التوكيد للحكم وتقويته؛ إذ (الباء) حرف جرّ زيد للتوكيد والتقوية، والخبر مجرور به لفظاً منصوبٌ تقديرًا، والغرض من التوكيد ردّ أيّ شكٍّ أو إنكارٍ في ثبوت الحكم المقرّر؛ لأنّ من يصدر منه التكذيب بعد البيان وإقامة الحجج البيّنة على قدرة الله التامة، يكون كالمنكر لكونه أحكم الحاكمين، إذ لا يفعل الخلق والردّ والإحياء والإماتة إلا من كان متّصفًا بالحكمة والرحمة والعدل في خلق العالمين، ولذا قال البقاعي: "ولما صحّ أنّ تارك الظالم بغير انتقام، والمحسن بلا إكرام، ليس على منهاج العدل الذي شرّعه الله تعالى؛ حسنٌ جدًّا

تعليل الأحكامية
بلفظ الألوهية

توكيد الخبر
لردّ على من
شكّ في الحكمة
أو أنكر

تكرير الإنكار بقوله ﷺ: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ﴾ أي: على ما له من صفات الكمال، وأكّده بالجارّ في قوله: ﴿بِأَحْكَمِ الْحَكَمِينَ﴾⁽¹⁾.

دلالة اسم التفضيل (أحكم) مادة وصيغة:

مَنْ لَا يَغْفُلُ وَلَا
يَسْهُو يَنْزِعُهُ عَنِ
الْعَبَثِ وَاللَّهْوِ

عَبَّرَ النَّظْمُ الْكَرِيمُ بِاسْمِ التَّفْضِيلِ (أحكم) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَكَمِينَ﴾؛ لِلدَّلَالَةِ بِصِيغَتِهِ عَلَى الْإِتِّصَافِ بِالْحِكْمَةِ عَلَى سَبِيلِ الزِّيَادَةِ؛ إِذْ مَا مِنْ حَكِيمٍ إِلَّا وَاللَّهُ تَعَالَى أَحْكَمُ مِنْهُ، فَلَا يَخْلُو حَكِيمٌ مِنْ هَفْوَةٍ أَوْ زَلَّةٍ أَوْ اسْتَعْجَالٍ أَوْ غَفْلَةٍ، وَالْمَوْلَى تَعَالَى لَا يَغْفُلُ عَنْ شَيْءٍ، وَلَا تَخْفَى عَلَيْهِ خَافِيَةٌ، فَلَا رَيْبَ أَنَّ أَفْعَالَهُ لَا تَخْرُجُ عَنِ الْحِكْمَةِ، وَلِلدَّلَالَةِ بِمَادَّتِهِ عَلَى الْإِتِّقَانِ فِي الْفِعْلِ، وَعَدَمِ الْعَبَثِ فِي الْخَلْقِ.

دلالة الإضافة في (أحكم الحاكمين):

الاستدلال
بطريق الأولوية
على حكمته
العالية

أَضَافَ النَّظْمُ الْكَرِيمُ اسْمَ التَّفْضِيلِ (أحكم) إِلَى ﴿الْحَكَمِينَ﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَكَمِينَ﴾؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّعْرِيفِ وَالتَّعْيِينِ، وَالْمُفِيدِ بِطَرِيقِ الْأُولَوِيَّةِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ أَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ فَهُوَ أَحْكَمُ الْعَالَمِينَ، وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ أَحْكَمُهُمْ ثَبَتَ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ إِلَّا بِحِكْمَةٍ مُنْزَهَةً عَنِ الْعَبَثِ وَاللَّهْوِ، فَيَنْتُجُ أَنَّهُ لَا عُذْرَ لِمَنْ يُكْذِبُ بِالدِّينِ الْحَقِّ أَوْ يَوْمِ الْجَزَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ تَكْذِيبُهُ إِلَّا مِنْ شَكٍّ فِي كَوْنِ فِعْلِهِ مُشْتَمِلًا عَلَى الْعَبَثِ، وَأَنَّ الْخَلْقَ وَجُودَ عَشَوَائِيٍّ خَالٍ مِنَ التَّقْدِيرِ الْحَكِيمِ.

دلالة التعريف ب(أل) لاسم الفاعل للمجموع ﴿الْحَكَمِينَ﴾:

نراء الدلالة
للعجمية
وعلاقاتها
السياقية

عَرَّفَ النَّظْمُ الْكَرِيمُ اسْمَ الْفَاعِلِ الْمَجْمُوعِ بـ(أل) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَكَمِينَ﴾؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْاسْتِغْرَاقِ الْكَلِّيِّ؛ إِذْ مَا مِنْ حَاكِمٍ إِلَّا وَاللَّهُ تَعَالَى أَحْكَمُ مِنْهُ، وَاخْتَارَ صِيغَةَ اسْمِ الْفَاعِلِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى ثُبُوتِ وَصْفِ الْحُكْمِ فِي الْحَاكِمِ ثُبُوتًا دَائِمِيًّا حَتَّى صَارَ

(1) البقاعي، نظم الدرر: 22/ 149.

وصفاً مُلازماً لا ينفكُّ عنه، ويدلُّ الحاكمُ بمادَّةِهِ على الحكمِ المُحتَمَلِ للحكمةِ في التَّصَرُّفِ والإِتْقَانِ في العملِ، أو للقضاءِ والفصلِ بين الخصوماتِ، أو ما يلزمُهُ من العَدْلِ، ولا يَبْعُدُ أن يكونَ ذلك كُلُّهُ مُراداً⁽¹⁾؛ فهو تعالى في خَلْقِهِ للأشياءِ يَتَّصِفُ بالحكمةِ، وفي تعاملِهِ مع المُكذِّبين فهو أَقْضَى القاضين، وفي الحكمِ عليهم بالمعاقبةِ فهو أَعْدَلُ العادلين، قال أبو السُّعود: "وقيل: الحكمُ بمعنَى القضاءِ؛ فهي وعيدٌ للكُفَّارِ، وأنَّه يحكمُ عليهم بما يستحقُّونَهُ مِنَ العذابِ"⁽²⁾.

❁ الفُروقُ المعجمية:

الْمِنَّةُ وَالنَّعْمَةُ:

الْمِنَّةُ هي النِّعْمَةُ المَقْطُوعَةُ مِنْ جوانِبِها، وَسُمِّيَ الاعتدَادُ بالنِّعْمَةِ مَنًّا؛ لأنَّه يَقْطَعُ الشُّكْرَ عَلَيْها، فهي نِعْمَةٌ يَمُنُّ بِها على الغيرِ حَتَّى يَنْقَطِعَ الشُّكْرُ عَلَيْها⁽³⁾، بخلافِ النِّعْمَةِ فَإِنَّها قد تَكُونُ مَصْحُوبَةً بِالْمَنِّ أَوْ عَارِيَةً عَنْه، ولذا عَبَّرَ النُّظْمُ القرآنيُّ بِـ﴿مَمْنُونٍ﴾ في قولِهِ: ﴿فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾؛ إذِ الأجرُ نِعْمَةٌ تَحْتَمِلُ الكَمَالَ والنُّقْصَانَ، فبَيَّنَّ النُّظْمُ أَنَّها نِعْمَةٌ كامِلَةٌ، لا تُمازِجُها مِنَّةٌ تُقْضِي إلى الإِذْلالِ.

الْمِنَّةُ أَخْصَصُ مِنَ
النَّعْمَةِ مُطْلَقًا

التَّقْوِيمُ وَالتَّعْدِيلُ:

التَّقْوِيمُ تَعْيِينُ القِيَمَةِ لِلشَّيْءِ؛ فَإِنَّ الشَّيْءَ إِذَا تَعَيَّنَ قِيَمَةً فَقَدْ قَامَ وَانْتَصَبَ وَتَشَخَّصَ وُجُودُهُ، وَبَرْتَفَعَ إِبْهَامُهُ وَرُكُودُهُ؛ فَالتَّقْوِيمُ بِمَعْنَى جَعْلِ الشَّيْءِ قَائِمًا وَمُنْتَصِبًا⁽⁴⁾، وَأَمَّا التَّعْدِيلُ فَهُوَ تَسْوِيَةٌ لَا زِيَادَةَ فِيْها وَلَا نُقْصَانَ، قال تعالى: ﴿مَا عَزَّكَ بِرَبِّكَ أَلْكَرِيمِ ۝٦ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ ۝٧﴾ [الانفطار: 6-7]، والخَلْقُ هُوَ التَّكْوِينُ على كَيْفِيَّةٍ مَخْصُوصَةٍ، وَالتَّسْوِيَةُ هُوَ التَّوَسُّطُ مَعَ اعتدالِ، وَهُوَ

التَّقْوِيمُ أَخْصَصُ
مُطْلَقًا مِنَ
التَّعْدِيلِ

(1) الواحدي، التفسير البسيط: 161/24، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 431/30.

(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 176/9، ومجمع البحوث، التفسير الوسيط: 1964/10.

(3) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 197.

(4) المصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن: 320/9.

أَخَصَّ مِنَ الْخَلْقِ وَوَاقِعَ بَعْدَهُ، كما أَنَّ الْعَدْلَ هُوَ تَوَسُّطٌ خَاصٌّ مِنْ دُونِ زِيَادَةٍ وَنَقِصَةٍ،
 وَهُوَ أَخَصُّ مِنَ التَّسْوِيَةِ وَوَاقِعٌ بَعْدَهُ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي
 أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾⁽¹⁾.

(1) للصطفوي، التَّحْقِيقُ فِي كَلِمَاتِ الْقُرْآنِ: 59 / 8.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السابع والستون،
سورة الأعلى من الآية 06 إلى سورة العلق
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة

*

التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
© حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م

*

الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366

م. ق. ت

التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السابع والستون، سورة الأعلى من الآية 06 إلى سورة العلق
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغامي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 67، 810 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-646-69-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 67 : المجلد السابع والستون، سورة الأعلى من الآية 06 إلى سورة العلق.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-646-69-3

*

إذن طباعة رقم: MC-03-01-4934554 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة

*

الفئة العمرية : E

"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"

*

الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"